تنوين التنكير وأثره فى إعراب الاسم وبنائه
دراسة فى الفكر النحوى

د. أحمد محمد الصغير على
قسم اللغة العربية
كلية الإنسانيات والعلوم الاجتماعية
جامعة قطر

١ : الإطار العام

١/١-موضوع البحث:

يناقش هذا البحث فكرة أثر التعريف والتنكير في إعراب الاسم العربي وبنائه، حيث يسعى الباحث إلى الوقوف على مدى إمكانية صلاحية التعريف والتنكير ليكونا علة من علل الإعراب والبناء:

التعريف ← → البناء .

التنكير ← → الإعراب .

فقد عنى النحويون العرب بمسألة الإعراب والبناء في أقسام الكلام العربي ، وترجع هذه العناية إلى وجود صلة وثيقة بين نظرية العامل النحوي وحركات الإعراب والبناء ؛ باعتبارها المظهر الأوحد الذي تتجلى من خلاله فكرة التأثير الإعرابي للعوامل في الدرس النحوي[١] ، كما اهتم النحاة أيضا بتحديد علل إعراب الاسم العربي وبنائه، وأفردوا لهذه المسألة في مصنفاتهم بابا يحمل مصطلح(المعرب والمبنى) أو (الإعراب والبناء) ، كما تطرقوا إليها أيضا ضمن المصنفات التي تختص بالبحث في العلل النحوية[٢].

وقد حصر النحاة مجموعة العلل التي تؤثر في بناء الاسم العربي ؛ لأنه من الثابت لديهم أن الإعراب أصل في الاسم العربي ، وليس هذا الأصل في حاجة إلى علل تؤثر في إعرابه ، ولهذا انصب البحث في العلية – فيما يختص بالاسم – حول علل البناء وحدها دون علل الإعراب[٣] .

وقد تبلورت تلك العلل في جوهر واحد هو مشابهة الاسم للحرف في ثبوته البنيوي، ومظاهر هذا الشبه عندهم ما يلي:

أ- الشبه الوضعي بين الاسم والحرف .

ب- الشبه المعنوي حيث يتضمن الاسم معنى من المعاني التي تدل عليها الحروف.

ج- الشبه الافتقارى: حيث يكون الاسم مفتقرا إلى جملة بعده .

د- النيابة عن الفعل دون تأثير إعرابي كما هو الحال في اسم الفعل.[٤]

ولم ينص واحد من النحاة –فيما أعلم– على أن التعريف قد يكون علة من علل بناء الاسم ، أو أن التنكير قد يكون علة من علل إعرابه، بل تفهم هذه الفكرة ضمنا من خلال حديثهم حول نوع معين من أنواع التنوين وهو المسمى عندهم (تنوين التنكير)، وقد رصد لنا (سيبويهِ) بعض النماذج التي يكون التنوين فيها دليلا على التنكير، ويكون ترك التنوين فيها دليلا على التعريف نحو:

- يا فاسقُ الخبيث. ← معرفة.
- هذا عمرويه ، وعمرويهٍ آخر. ← معرفة + نكرة.
- أبدأ بهذا قبلاً. ← نكرة .
- فداءً لك. ← نكرة.[٥]

وقد حدد سيبويهِ معايير التعريف والتنكير في هذه النماذج على النحو التالي:

أ- ما يكون من هذه النماذج ونحوها معرفة يترك فيه التنوين؛لأنه لا يكون الاسم المشبه للأصوات معرفة إلا إذا ترك فيه التنوين.

ب- ما يكون منها نكرة ينون؛لأنه لا يكون الاسم المشبه للأصوات نكرة إلا لحقه التنوين.[٦]

وقد تتبع النحاة فكرة (تنوين التنكير) ، فرصدوا أنماطها في الأبواب النحوية المختلفة، فوجدوا أنها تنحصر في الأبواب الآتية:

١- العلم الأعجمي :مثل (سيويهِ).
٢- العلم الممنوع من الصرف: مثل (أحمدَ ، أحمدٍ).
٣- اسم الفعل :مثل (صهْ ، صهٍ).
٤- اسم الصوت: مثل (غاقِ ، غاقٍ).
٥- الظرف: مثل (فينةَ ، فينةً).(٧)

والأمر الذي يصل هذه الأبواب الخمسة معا برحم وثيقة هو(تنوين التنكير) اللاحق للأسماء المبنية فرقا بين معرفتها و نكرتها، وبهذا يكون هذا الباب مظهرا أساسيا في الدرس النحوي تتجلى من خلاله فكرة تأثير التعريف والتنكير في الإعراب والبناء.

ومع عناية بعض المحدثين المعاصرين بدراسة الظواهر النحوية، وتتبع ما قد ينشأ بينها من علاقات بنيوية وتركيبية، وانطلاقا من فكرة (تنوين التنكير) التي رصدها النحاة القدماء، فقد حاول بعضهم تعميم تلك الفكرة–أي تأثير التعريف والتنكير في الإعراب والبناء– على أبواب النحو العربي بشكل عام ، وتجاوزوا بها مرحلة تنوين التنكير.

وقد اهتم بهذا الأمر اثنان من المحدثين المعاصرين وهما: الأستاذ الدكتور/أحمد سليمان ياقوت في كتابه: (في علم اللغة التقابلي) ، والأستاذ الدكتور/أحمد عفيفى في كتابه: (التعريف والتنكير في النحو العربي دراسة في الوظيفة والتأثير في الأسماء إعرابا وبناء) . حيث حاولا جعل فكرة تنوين التنكير ظاهرة جديرة بالبحث والدراسة ، تصلح لأن تكون نظرية جديدة في الدرس النحوي إذا ما تم توسيع إطارها أو الحكم لها بالاطراد في الأبواب النحوية ، وقد جعلا لذلك التعميم معيارا ثابتا عندهما هو:

أولا : المعارف يطرد فيها البناء ؛ لأنها لما كانت واضحة البيان بذاتها محددة لمدلولها، متفقا على أشكالها ومبانيها ، فناسبها البناء والثبوت الشكلي للمبنى الصرفي ،

الذي لا تتغير فيه الأشكال والأبنية مهما تغيرت العوامل أو اختلفت الرتب والمواقع .

ثانيا: النكرات يطرد فيها الإعراب ؛ لأنها لما كانت مبهمة غير معينة لشيوعها في جنسها ناسبها الإعراب الذي هو مظهر شكلي دال على الإيضاح والتفسير وإزالة الإبهام ، فالإعراب بمثابة المعوض الشكلي عما يعتري الاسم من الشيوع والتنكير على المستوى الدلالي .

ويحاول هذا البحث إعادة النظر في هذا الموضوع لتعرف مدى إمكانية صلاحية التعريف والتنكير علة من علل إعراب الاسم وبنائه، ومدى إمكانية تعميم تلك الفكرة والحكم عليها بالاطراد في الأسماء العربية بكافة صورها وأبنيتها الصرفية.

١/٢-أهداف البحث:

من خلال ما سبق عرضه ، فإن هذه الدراسة تهدف إلى:

أ- إعادة النظر في مدى إمكانية تأثير التعريف والتنكير في إعراب الاسم وبنائه، وذلك من خلال مناقشة فكرة تنوين التنكير في الدرس النحوي باعتبارها المظهر الأوحد لهذا النوع من التأثير.

ب- مناقشة من تصدى من المحدثين المعاصرين لمحاولة تعميم تلك الفكرة وتوسيع إطارها لتشمل الأبنية الاسمية بشكل عام.

١/٣- مصادر البحث:

يعتمد البحث في مادته اللغوية (عينة الدراسة)على نوعين من المصادر:

أ- كتب النحو التي تهتم برصد مظاهر الإعراب والبناء في الاسم العربي،وكتب العلل النحوية التي تهتم برصد علل (الإعراب والبناء)،وفى مقدمتها: الكتاب لسيبويهِ ، والمقتضب للمبرد ، والأصول في النحو لابن السراج، والإيضاح في علل النحو للزجاجى، والكافية لابن الحاجب ، وأسرار العربية لابن الأنبارى ، وكشف المشكل للحيدرة.

ب- كتابات المحدثين التي عنيت بفكرة التنوين ، والإعراب والبناء ومن أمثلتها:

(في علم اللغة التقابلي) للدكتور أحمد سليمان ياقوت ، و (التعريف والتنكير في النحو العربي) للدكتور أحمد عفيفى،و (اسم الفعل في كلام العرب) ، و(ظاهرة التنوين في اللغة العربية) للدكتور عوض المرسى. وقد عولجت عينة البحث من هذين المصدرين على ضوء آراء النحاة، ورؤية الباحث الشخصية في هذا الموضوع.

١/٤- منهج البحث :

لما كان هذا البحث معنيا بتتبع العينة العلمية في الفكر النحوي على ضوء النظرية النحوية العربية، فقد نهج الباحث ما يلي:

أولا: تعرف آراء النحاة من خلال تتبع الفكرة، والوقوف على مدى تطورها عبر العصور النحوية، وتوضيح أبعادها.

ثانيا: تحليل الآراء التي تناولت هذه الفكرة ونقدها للوصول إلى ما يهدف إليه هذا البحث عن طريق رصد العينة، وتوضيح أبعادها، والوقوف على مواطن الاطراد فيها ورصد ما لا يندرج تحتها من الأبنية الاسمية.

١/٥- خطة البحث :

يتضمن الإطار العام للبحث عرض موضوع البحث ،وتوضيح أبعاد الفكرة،كما يعرض للأهداف الأساسية من وراء فكرة البحث ، ويحدد مصادره الأساسية التي يستقى من خلالها عينة الدراسة،ثم يحدد بعد ذلك المنهج المتبع في إجراءات البحث، والحدود التي تعالج من خلالها فكرة البحث ،ثم يحاول الباحث دراسة تنوين التنكير على ضوء النظرية النحوية العربية ، و نقد هذه الفكرة وتحليلها في المنظور النحوي القديم ، وإعادة النظر في مدى ثبوتها أمام الواقع اللغوي ، وهنا يتجه الباحث إلى مناقشة مشكلة التعليل الجديد لإعراب الاسم وبنائه ، في ضوء محاولة كل من د. أحمد سليمان ياقوت، ود.أحمد عفيفى تعميم تلك الفكرة على أبواب النحو ، والحكم باطرادها في الدرس النحوي ، من خلال آرائهما ، والأسس التي وضعاها لتحقيق اطراد الفكرة في الأسماء، وسوف يكون نقد محاولة تعميم الفكرة وتحليلها من خلال المصادر النحوية، والأدلة العقلية والشواهد النحوية.

٢ - تنوين التنكير على ضوء اتجاهات النحويين :

٢/١- المنظور القديم :

لم يكن المنظور النحوي القديم يسعى في المقام الأول إلى رصد العلاقات التركيبية بين الظواهر النحوية في الدرس النحوي ، بقدر ما كان يسعى إلى تحديد مظاهر التأثير الإعرابي ، وتأصيل مقولات: (التعريف، التنكير، الإعراب، البناء، التذكير، التأنيث، الاشتقاق ، الجمود ، المُعَرَّب ،الدخيل)، وتوزيعها وفق مقاييس منطقية ولغوية على أقسام الكلام في الدرس النحوي .فحين بحث النحاة مسألة الأصالة والفرعية في الاسم العربي ، كانت مقاييسهم في المقام الأول معيارية معتمدة على التصورات المنطقية العقلية. فهم حين أصلوا للاسم العربي جعلوه مستحقا للأصول التالية:

(التنكير ، الإعراب ، التذكير). [٨]

وقد كانت مقاييس هذا التأصيل –في أغلب الظن – قائمة على الأمور التالية :

أولا – الاعتماد على التصورات العقلية المنطقية – بصرف النظر عن واقعية اللغة — حيث احتكم القدماء إلى أسبقية الوجود على مستوى اللفظ دون أن يحتكموا إلى مبررات التداول والاستعمال اللغوي، فكان الاسم بأسبقية الوجود والأولية اللغوية: (نكرة، معربا ، مذكرا) ، في مقابل ما يطرأ عليه من طوارئ(التعريف أو التأنيث أو موجبات البناء).

ثانيا– إثبات القواعد المنطقية الخاصة بتقسيم الموجودات — التقسيم الأفلاطوني – في وضع أحكام التأصيل اللغوي ، حيث قسموا المعرب والمبنى وفقا لتقسيم المناطقة للموجودات ، فاستحق الاسم الإعراب لأنه مؤثر في الأحداث ؛ وتقوم من خلالها العلاقات فهي أهم الموجودات ،واستحق الحرف للبناء لأنه أضعف الموجودات وهو الذي يتأثر بالموجودات في وضعية حروفه ، واستحق الفعل للتراوح بين الإعراب والبناء لأنه وسط بين الموجودات لأنه الحد ث الصادر عن الذوات (الأسماء).[٩]

فالنحاة لم يكونوا معنيين في المقام الأول برصد دلالات الظواهر اللغوية ، بقدر ما كانوا معنيين برصد الظاهرة ذاتها ،غير أن التأصيل اللغوي للأسماء ، كان هو الدافع للنحاة القدماء نحو رصد العلاقات التركيبية المتبادلة بين المظاهر التي تعتري الاسم

العربي ، فرصدوا في بعض الأبواب النحوية تأثيرا دلاليا بين: (الإعراب والتنكير ، والبناء والتعريف) ،ومظهر هذا التأثير هو تنوين التنكير .

٢/١/١ تنوين التنكير في الأبواب النحوية :

تنوين التنكير هو الاسم اللاحق لبعض الأسماء المبنية فرقا بين معرفتها ونكرتها ، وهو خاص بمجموعة من الأسماء في النحو العربي وهى :

أ – العلم المركب المختوم بـ (ويهِ): فهو يلحقه تنوين التنكير القياسي ؛ فإذا قيل : سيبويهِ فهو معرفة مبنى، وإذا قيل : سيبويهٍ فهو نكرة منون . فبناء الكلمة دليل على التعريف ، وتنوين الكلمة – وهو دليل مرونة وإعراب – دليل على التنكير .[١٠]

ب– العلم الممنوع من الصرف : نحو : (أحمد – عثمان– إبراهيم) ، فقد ذكر بعض النحاة أن التنوين اللاحق للعلم غير المنصرف هو تنوين التنكير ، فمتى نون العلم الممنوع من الصرف دل ذلك على إبهامه نحو: (لقيت أحمداً) أي واحدا ممن يسمون بهذا الاسم (على سبيل الاشتراك) ، ومتى لم ينون ومنع من الصرف دل ذلك على تعريفه نحو: لقيت أحمدَ . [١١]

ج – اسم الفعل: ذكر القدماء أن بعض أسماء الأفعال تنطبق عليها فكرة (تنوين التنكير) نحو : (صهٍ، مهٍ، إيهٍ) فهذه الأسماء متى لحقها التنوين اكتسبت دلالة التنكير ، ومتى لم يلحقها التنوين بنيت ودل ذلك على تعريفها . فعلامة تعريف اسم الفعل هي تجرده من التنوين، وعلامة تنكيره هي استعماله منونا.[١٢]

وخشيه انسحاب مدلول التعريف والتنكير على الفعل الذي بمعناه اسم الفعل ، نص المتأخرون من النحاة على أن التعريف أو التنكير في اسم الفعل ليس المراد منه تعريف الفعل الذي هو بمعناه ، وإنما التعريف والتنكير هنا راجع إلى المصدر الذي هو أصل لذلك الفعل لأن الفعل لا يوسم بتعريف أو تنكير لعدم الضرورة الداعية إلى ذلك .[١٣]

د – اسم الصوت : جعل النحاة التنوين في هذا الباب سماعيا أيضا ، ودلالته هي تنكير المدلول . فمتى قيل : (غاقٍ) فالمراد الصوت المعروف على معنى الصياح الخاص

المحـدد ، ومـتى قـيل: (غـاقٍ) فهـو صـياح وحكايـة لهـذا الصوت على وجهٍ غير مخصوص.(١٤)

هـ- بعض الظروف : جعل النحاة تنوين بعض الظروف من قبيل تنوين التنكير ، وذلك مثـلما الحـال في (فيـنةً) ، فلفـظ (فيـنةَ) غير المنون اسم زمان معرفة بعلميته على الحين المحدد ولهذا منع من الصرف .

فـإذا قيل : (رأيته فينةَ بعد فينةَ) قصد به الحين بعد الحين على سبيل التعريف ، وإذا قـيل :(رأيـته فيـنةً بعـد فيـنةٍ) قصد به التنكير أي حينا بعد حين على سبيل التنكير.(١٥)

فهـذه المواضـع الخمس السابقة هي التي تتضح فيها عمليه تأثير التعريف والتنكير في إعـراب الاسـم وبـنائه عـند الـنحاة القدماء ، وقد حصروا فكرة هذا النوع من التأثير في بـاب محدد هو (تنوين التنكير) ، وقد أفهمتنا نصوصهم حول تنوين التنكير ، أنه متى قصـد الـتعريف لـزم البـناء وامتناع التنوين ، ومتى قصد التنكير لزم التنوين . وهذا أدعى إلى القول بأن : التعريف والتنكير – وهما من مظاهر المعنى حيث يتضحان في الأسماء من خـلال السـياق والتركيـب – يؤثـران في إعـراب الأسمـاء وبـنائها وهمـا من مظاهر الشكل النحوي ، وهذا الحكم قاصر على المواطن التي يلحقها تنوين التنكير ليس غيرُ .

* * *

١/٢ /٢-الدراسة النقدية التحليلية لفكرة تنوين التنكير في الدرس النحوي القديم :

في معـرض نقدنـا للمـنظور الـنحوي القديـم ، ينـبغي أن نؤكـد عـلى أن الـدرس الـنحوي القديـم لم يكـن مهـتما برصـد العلاقـات التركيبية المتبادلة بين الظواهر اللغوية (كالإعراب والبناء ، والتعريف والتنكير) وذلك راجع في ظني إلى أمرين :

أحدهمـا :اهـتمام الـنحاة في المقـام الأول بالـتأثير الإعرابي والعامل النحوي ، حيث اهتم الـنحاة بالإعـراب ، وعـدوه مظهـرا مـن مظاهـر ثقافـتهم ومهارتهم الكلامية ،

وطغت تلك الناحية – في بعض الأحيان –على الظواهر اللغوية الدلالية من (نفي وإثبات ، وتعريف وتنكير، وتعجب واستفهام) . بل طغت على دراسة النحاة للنظام الخاص للعربية في الجمل وترابط الأجزاء.(١٦)

الثاني : عناية النحاة الفائقة بالبحث فيما وراء التقعيد النحوي والنظام اللغوي كالتأصيل اللغوي والبحث في أصول الوضع العربي ، وإقامة بناء الجملة العربية وتحديد ظواهرها الإعرابية وفق هذا التأصيل ، وقد كانت دراستهم لمقولات (التذكير والإعراب ، والتنكير) دراسة تأصيلية قائمة على تتبع الوضع العربي للكلمات وتطورها اللغوي، ولم تكن تهدف بحال إلى دراسة دلالات تلك الظواهر ولا تأثيراتها اللغوية المتبادلة .

وقد عنى النحاة بدراسة هذه الظواهر دراسة مستقلة في أبواب متفرقة ، وفى أثناء هذه الدراسة عنت لهم بعض الترابطات البنيوية والدلالية التي لم تكن مقصودة لذاتها، فوقفوا في إطار دراستهم للتنوين بوجه خاص على ما يسمى بـ (تنوين التنكير)، وهو مظهر شكلي جلى لتأثير التنكير في البناء ، ومظهر عدمى في حالة تأثير التعريف في الإعراب ؛ فاهتموا برصد هذه العلاقات وتحديد مواطنها، والوقوف على المقيس منها والمسموع . فتنوين التنكير إذن هو القاسم المشترك الذي يجمع الأبواب الخمسة السابقة في إطار واحد ، لأنه خلاف التنوين لا يوجد جامع ما يجمع بين هذه الأبنية الخمسة: (العلم المختوم بويه ،و الممنوع من الصرف ، واسم الفعل ، و اسم الصوت ، والظرف).

والملاحظ في هذا المقام أن كثيرا من هذه الأبنية الصرفية يوسم في الاستعمال اللغوي القديم بقلة التداول إن لم تكن موسومة بالندرة في الاستعمال ، ومن مظاهر ذلك قلة تداولها في النسق الشعري الفصيح ، بل إن عوامل التطور اللغوي قد حولت تلك الأبنية أو معظمها إلى أبنية مهملة نادرة الوجود في واقعنا اللغوي الحديث .

وهذا التصور يجعلنا نأنس إلى أن عملية توسيع دائرة الحكم على أبواب النحو العربي ، قياسا على هذه الأبواب نادرة الاستعمال – فيما أعلم – فيه غمط لحق التعقيد النحوي ، حيث تنقاس هذه العلاقات المتبادلة بين (الإعراب والتنكير) ، و(البناء و التعريف) على ضوء هذه الأبواب المحدودة الانتشار في الواقع اللغوي .

وأجدني في هذا المقام مدفوعا إلى الوقوف متأنيا أمام هذا النوع الموسوم بتنوين التنكير، الذي دفع بعض المحدثين إلى محاولة إيجاد علة جديدة للإعراب والبناء . فهذا النوع من التنوين ليس شائعا في الأبنية الاسمية ، لقصوره واختصاصه ببعض الأسماء المبنية ، لمجرد الدلالة على تعريفها أو تنكيرها .

وهذا التنوين في ظني لا ينبغي أن يوسم بأنه دليل إعراب الكلمة ومرونتها ، وخروجها من حيز البناء إلى مصاف المعربات من الأسماء؛ لأنه لا يكون في معرفة مطلقا، ولا يكون تابعا لحركات الإعراب مطلقا لثبوت تبعيته لحركات البناء .[١٧] فهو مجرد دليل أو قرينة لفظية شكلية اجتلبها الواضع في نسق خاص جدا نادر الوجود للتفريق بين الكلمة المبنية في حال معلوميتها والكلمة المبنية في حال مجهوليتها على مستوى التداول اللغوي ، فهو لا يتخذ قرينة لخروج الكلمة عن حيز البناء إلى حيز الإعراب .

والذي يجعلنا نطمئن إلى ذلك الحكم هو أن طبائع الأشياء قد تقتضي خروج المعرب عن أصله فيعرض له البناء العارض في نسق ما ، ثم لا يلبث أن يحكم لذلك المعرب بالإعراب بمجرد زوال عارض البناء نحو :

- رجلٌ ← يا رجلُ ، لا رجلَ ← جاء رجلٌ .
- محمدٌ ← يا محمدُ ، ××× ← جاء محمدٌ .

فهذا التحول عن الأصل إلى الفرع أمر جائز لا خلاف فيه ، غير أن الأمر الأكثر صعوبة هو أن يقال إن المبنى – وهو الفرع عن الأصل في باب الأسماء – يتحول عن البناء إلى الإعراب العارض؛ لأن الإعراب في الأسماء – في ظني – لا ينبغي أن يوسم بسمة العارض الزائل .

ولو أننا تحدثنا عن تنوين التنكير بشيء من النقد والتحليل لعنَّ لنا ما يلي:

أ – العلم الأعجمي المركب المختوم بـ (ويهِ) :

هذا النوع من الأعلام مبنى على الكسر في كل حال ، ومتى لحقه تنوين التنكير تحولت دلالته من المعروف إلى المنكور. وقول النحاة بأن هذا العلم يلحقه التنوين دلالة على التنكير ، يعنى لأول وهلة أن الكلمة الواحدة تجتمع لها صفتان بنيويتان شكليتان متضادتان:

أولاهما: المرونة لدخول التنوين وهو دليل إعراب .

الثانية : الثبات وهو دليل بناء .

ولو أضفنا إلى هذا التصور السابق قولنا بأن التنوين المحكوم له بالقياسية في هذا النوع من الأعلام ليس له شاهد تراثي فصيح يؤكد استعماله منونا ، وأن ما جاء منه منونا لم يرد إلا في نصوص النحاة لأمكننا أن نخلص إلى :

- أن هذا النوع من التنوين لا يوسم مدخوله مطلقا بصفة الإعراب والمرونة ؛ لأنه أبعد ما يكون عن دلالات الإعراب ، فهو مجرد قرينة شكلية تفيد أن العلم هنا مجهول غير معلوم على مستوى التداول الاجتماعي .
- إن القول بدلالة هذا النوع من التنوين على التنكير فكرة واهية لا تثبت أمام الواقع اللغوي مطلقا ؛ لأن :

سيبويهِ ← علم ← معرفة ← معلوم على مستوى التداول الاجتماعي .

سيبويهٍ ← علم ← معرفة ← مجهول على مستوى التداول الاجتماعي .

والذي يؤكد صدق هذا الزعم لدينا أن(سيبويه) المعرفة ليس معرفة بالبناء ، وإنما معرفة بوضعه على العلمية لتعين صاحبه تعيينا مطلقا ، وقد دخله البناء على المستوى الشكلي تغليبا لجانب الصوت (ويه) على جانب العلمية باعتبارها ضميمة أعجمية واقعة آخر الكلمة في موقع الإعراب وهذا ليس له أي دلالة على تعريف أو تنكير سابقين بأصل الوضع لهذا العلم .[١٨]

إن فائدة التنوين هنا ليست الدلالة على التنكير كما هو ثابت في الدرس النحوي القديم ، بل الدلالة على المجهولية ، وثمة فارق كبير ينبغي أن يرصد بين التنكير والمجهولية ؛ فالتنكير هو(الإبهام التام) على معنى عدم التخصيص . و(المجهولية)لا تعنى الإبهام وإنما تعنى أن العلم هنا غير مشهور على المستوى الاجتماعي ، ولا يد حض هذا كونه معلوما لبعض الأشخاص ساعة الحديث :

سيبويه ← بناء على الأصل ← معرفة بالعلمية ← معلوم (نحوي شهير)

سيبويهٍ ← تنوين عارض ← معرفة بالعلمية ← مجهول (شخص عادى)

ولهـذا يمكنـنا أن نحكم – في شيء من الاطمئنان – على هذا التنوين بأنه لا علاقة بينه وبين التنكير؛ لأن مدخوله لا يخرج مطلقا عن حيز التعريف .

ب – اسم الفعل واسم الصوت :

إن مسـألة التعريف أو التنكير في أسماء الأفعال والأصوات فكرة مضللة لا ينبغي أن تؤخـذ عـلى علاتهـا ؛ فلـيس من المعقول أن نقول إن هذه الأسماء تخضع للتعريف أو التنكير .

والأمـر الـذي لا ينـبغي الـتجاوز عنه في نقدنا لهذه الأبواب النحوية ، هو تحديد نظـرة الـنحاة لطبـيعة الـتأثير والـتأثر في هذه الأسماء ؛ فكلام النحاة يوحي بأن التعريف والتـنكير همـا اللـذان يؤثـران في إعـراب هذه الأسماء وبنائها. وهذا يعنى أن هذا التأثير كـان في ذهـن الواضـع للغـة ، مقصـودا لذاته وقت الاستعمال والتداول ، وهو أمر يصعب إثباته لأنه يخضع في مجمله إلى الحدس والانطباع .

كمـا يعـنى مـن جهـة أخرى أن المظاهر المعنوية الدلالية (التعريف والتنكير) وهى مظاهـر تعلـق بالأشـكال وتـتأكد لهـا في ضـوء الاسـتعمال اللغـوي، قد أثرت في(الإعراب والبـناء) ، وهـى مظاهر شكلية خالصة تـعـلق بالـمبـنى الصرفي قبل التركيب أو بعده ، وهـو أمـر يصـعب تصـديقه ، أو الانسـياق خلفـه ، فكيف نتصور أن يكون ما هو معنوي طـارئ عـلى الشكل متوقف في دلالته على التركيب والسياق ،مؤثرا فيما هو شكلي ثابت غير متوقف على السياق والتركيب .

فالإعـراب والبـناء ظاهـرتان نحويـتان ، وهمـا صـفتان ذاتيـتان من صفات البناء الشـكلي للأسمـاء بصـرف النظر عن وظيفة ذلك الاسم، أو وضعه في التركيب ، أو تعريفه وتـنكيره وتأنيـثه ، فهمـا صـفتان كالطول والقصر متى ثبتا للمبنى الصرفي اتصف بهما في أغلب صور التغير اللغوي .

وهـذا التصـور يفضـي بـنا إلى القول بأن الدلالات السياقية التي تنبع من السياق ومقتضـياته – وتعلـق بالمبـنى الاسمـي بعـد انخـراطه في التركيـب اللغـوي – لا تأثير لها إطلاقـا في عملـيتي الإعـراب والبـناء السـابقين عـلى التركيب ، بل إنها لم تكن مطلقا في

ذهن الواضع اللغوي ، ولم يكن يسعى بحال من الأحوال إلى إثبات تلك العلاقات الدلالية .

والأمر الذي نرتضيه في توجيهنا لهذه المسألة ، هو أن نرجع الأمر في المقام الأول إلى المتكلم ؛ فهو المعول عليه في بناء الكلام ، وهو الذي يقصد إلى عناصر الاختيار اللغوي التي تتاح أمامه ، فيختار منها ما يتوافق مع مقامه اللغوي، فالمقام والحال يتحددان بداية في ذهن المتكلم ، ثم تأتى بعد ذلك عملية الاختيار اللغوي ، حيث يختار ما يتوافق ومقامه اللغوي فالمتكلم إذن يحدد :

١ – مقام الحديث ومتطلباته ومقتضياته ودلالاته .

٢ – أبنية المقال ورتبة مفرداته .

فالأمر كما نرى لا يعزى فيه التأثير إلى الشكل أو المدلول ، بل يرجع فيه إلى قصد المتكلم ، حيث يحدد المدلولات في ذهنه أولا ، ثم يحدد المقولات على لسانه بعد ذلك لتكون المقولات وسائل للتعبير عن المدلولات .

فالمتكلم إذا أراد أن يحدثنا عن ندائه لشخص ما فهو يقول : أدعو محمدا ، وهذا القول يحكى بالنسق التالي : يا محمدٌ وهى تساوى قوله : أدعوك .

فكلمة (محمد) مستحقة للإعراب على كل الأحوال ، غير أنها في هذا النسق الخاص يعرض لها بناء عارض يقتضي تحولها عن صفة الأصل إلى صفة الفرع ، حيث يحل الاسم هنا محل الضمير (كَ)

أدعو = يا

كَ = محمدُ

ومما هو ثابت في العرف النحوي أن أي آصرة صلة تربط الاسم بالحرف توجب له الخروج عن مقتضى الأصل أي البناء ، وهذا لا يقدح في استحقاق الاسم للإعراب ، لأنه يعود إليه بمجرد زوال سبب البناء.[٢٠]

إضافة إلى ما سبق عرضه فإنه لاينبغى أن نغفل أن النحاة قد وسعوا دائرة هذا التنوين وجعلوه يطرد في باب العلم الممنوع من الصرف وبعض الظروف، وهى مسألة لا ينبغي أن تتسع بهذه الصورة ؛ وذلك لأن سيبويه حين عرض لهذا النوع من التنوين

توقف عند حد مجموعة الأسماء التي تشبه الأصوات ، وهذا يصح أن ينطبق على العلم الأعجمي ،واسمى الفعل والصوت، أما العلم غير المنصرف والظروف فإننا لا نستطيع بحال أن نصفها بأنها أسماء تشبه الأصوات وهذا أدعى إلى القول بأن هذه القاعدة لا تطرد في هذين البابين لعدم وجود علة مشابهة الصوت.

بعد هذا النقد التحليلي لما يسمى في الدرس النحوي القديم بـ (تنوين التنكير)، يمكننا أن نخلص إلى أن هذا التنوين لا يؤخذ قرينة على تحول الاسم عن الإعراب إلى البناء ، ولا يصلح لبناء نظرية لغوية جديدة عليه، فليس هذا التنوين دليل مرونة الكلمة، وإنما هو قرينة لفظية لاحقة للمبنيات ، تدل أن الكلمة المبنية تخرج عن نسقها المعرفي المعلوم إلى نسق آخر مجهول ، فهذا التنوين العارض لا علاقة بينه وبين الإعراب أو البناء .

* * *

٢/٢- المنظور الحديث :

عنى المحدثون في دراساتهم النحوية بقضايا الإعراب والبناء والعلامة الإعرابية، حيث ركزت بعض الدراسات الحديثة على هذه القضايا المتعلقة بالشكل ، وأفردت لها أبحاثا مستقلة في الدرس النحوي الحديث .[٢١]

وفي إطار دراسة بعض المحدثين لفكرة (تنوين التنكير) ووقوفهم على الأبواب النحوية التي رصد خلالها النحاة فكرة التأثير المتبادل بين ظاهرتي(الإعراب والتنكير) و (البناء والتعريف) ، فقد راقت تلك الفكرة لبعضهم وحاول جاهدا أن يعممها ، ويطورها ويعرضها على جل الأبواب النحوية ليجعل من ظاهرة(التعريف والتنكير) علة أساسية من علل الإعراب والبناء على ضوء ما قاله النحاة في مسألة تنوين التنكير .

وقد بدأت تلك المحاولات في صورة إشارة عارضة للأستاذ الدكتور / أحمد سليمان ياقوت في كتابه (في علم اللغة التقابلي) حيث يقول :[وفي الأبواب النحوية التي

تشترك فيها المعرفة والنكرة ويتحدد دور الإعراب والبناء تبعا للتعريف والتنكير نلاحظ شيئا يستحق التسجيل : وذلك أن الإعراب قد جاء لبيان شيء وتعيينه وتحديده، أو لإزالة اللبس والغموض عنه ، والبناء عكس ذلك أي يكون للكلمات التي لا تستدعى جلاء أو إظهارا وليس فيها غموض يراد إزالته ، فإذا كان الاسم معرفة والمعرفة واضحة لا لبس فيها ولا غموض كان البناء أولى ، أما النكرة فيستقيم فيها الإعراب لكي نزيل ما بها من إبهام وغموض ٠ ٠ ٠] [٢٢] .

فمسألة التأثير الدلالي المتبادل بين المقولات النحوية بدأت إشارة ذكية ولمحة عارضة عنت لصاحبها فلم يشأ أن يفلتها ، فحاول في سطور أن يسجل تلك الفكرة ، ويوطد أركانها مشيرا إلى ما يؤيدها أو يخالفها في أبواب النحو العربي .

وقد فطن إلى تلك الفكرة الأستاذ الدكتور/ أحمد عفيفى ، حيث وصف النص السابق بأنه لمحة ذكية سريعة يمكنها أن تصنع ظاهرة لغوية لها سماتها وملامحها الخاصة تؤدى إلى إعادة النظر في علل البناء القديمة من منظور جديد مبنى على التعريف والتنكير .[٢٣]

ومن هذا المنطلق اتجه د. أحمد عفيفى إلى دراسة تأثير التعريف والتنكير في الإعراب والبناء في بحث مستقل تحت عنوان: (التعريف والتنكير في النحو العربي . دراسة في الدلالة والوظائف النحوية . والتأثير في الأسماء إعرابا وبناء) .

ففي هذا البحث قام د. عفيفى برصد شامل للمعارف والظروف وبعض الأدوات وجل المواطن التي تحتمل إمكانية وجود تأثير متبادل بين التعريف والبناء، والتنكير والإعراب ، فحاول تطبيق تلك الفكرة على هذه الأبواب في محاولة منه لإثبات إمكانية تعميم مسألة العلاقة التبادلية القائمة بين: (التعريف والبناء) ، و(التنكير والإعراب) .

٢/٢/١ –المعيار الشكلي للعلاقة القائمة بين: (التعريف والبناء) ، و(التنكير والإعراب) :

حدد د. عفيفى في هذا البحث المعيار الشكلي الذي تنقاس من خلاله هذه العلاقة التبادلية ، ووضع لذلك معادلة أساسية هي :

أولا : قوة التعريف في المبنى الاسمي تؤثر في بناء الكلمة بناء أصليا أو عارضا من منطلق ثبوت المبنى تبعا لثبوت المعنى (بدلالة التخصيص والتعيين) : [إذا كان البناء يأخذ شكلا ثابتا لازما لا تغير فيه ، فإن دلالة المبنى ترتبط ارتباطا كبيرا بالتعريف حيث تتحدد دلالة المعرف وتتقيد بمعنى ما في ذهن المتكلم والمتلقي مثل الضمائر التي يتحدد معناها عند الكلام ، ولهذا يكون البناء متساوقا مع التعريف تساوقا معنويا .....] .(٢٤)

ثانيا : قوة التنكير في المبنى الاسمي تؤثر في إعراب الكلمة من منطلق تغير المبنى الصرفي تبعا لتغير المعنى الدلالي (بدلالة العموم والشيوع): [فالمعرب متغير في شكله ومتغير في دلالته داخل السياق ، ولذا فإنه مرتبط بالتنكير ارتباطا شديد ا حيث يدل المنكر على أكثر من واحد أو أكثر من جهة يمكن أن تتحملها الدلالة ، ولهذا يكون الإعراب متساوقا مع التنكير تساوقا معنويا لا لفظيا](٢٥)

فعلى ضوء هاتين المعادلتين انطلق د. أحمد عفيفى في بحثه للتعرف على مدى تأثير التعريف والتنكير في الأسماء إعرابا وبناء ، والوقوف عند الحد الذي يمكن من خلاله أن تستقيم فكرة التلازم بين قوة التعريف والبناء في الأسماء ، و التلازم بين قوة التنكير والإعراب من جهة أخرى .

٢/٢/٢: الأبواب التي تتحقق فيها المعادلة السابقة:

وقد قام د. عفيفي – من أجل تحقيق هذا – بتتبع الأبواب النحوية للوقوف على مدى استقامة تلك الفكرة ، فعرض لباب المعرفة والنكرة، وباب البناء العارض وباب الظروف، وباب اسم الفعل ، وباب الصوت ، وباب الممنوع من الصرف ، وختم بحثه بدراسة بعض أدوات الشرط والاستفهام .

وسوف نولى تباعا على مدى الصفحات التالية رصد ما خلص إليه د.عفيفى من وراء دراسته لهذه الأبواب النحوية :

أولا: باب المعارف : عنى د. عفيفى بعرض المعارف على مقولتي الإعراب والبناء لتحديد علل الإعراب والبناء قياسا على درجة التعريف وقوته على النحو التالي :

أ- الضمير : وهو في كل أحواله معرف بالدلالة والقصد، وذكر المراد من قبل ..... ، وهو لا يتنكر أبدا لأنه أعرف المعارف كما أن الضمائر لا تتجزأ لأنها يكنى بها عن الأشخاص ، وقد أرجع قوة التعريف في الضمير إلى أنه لا يوصف به . وعلة بناء الضمير عنده ترجع إلى المعنى لا إلى الشكل، فرغم وقوعه على حرف أو حرفين لكن ذلك ليس سببا في بنائه ؛ لأن الجهة المعنوية أقوى وأشد في باب الضمير من الجهة الشكلية التي تعد – في نظره – مضللة. وقد استدل على ذلك بالأسماء التي تبقى على حرفين دون بناء مثل (دم) ،فالشبه اللفظي إن كان مجوزا للبناء فهو ليس محتما له .[٢٦]

ب- اسم الإشارة : اسم الإشارة من أقوى المعارف وأعرفها، وهو يتعرف من خلال القصد والتوجه وقرائن الحال لدلالته على المشار إليه بالعين والقلب ،وعله بناء اسم الإشارة عنده ليست الشبه الوضعي أو المعنوي مع الحرف ؛ [لأنه لا يمكن للشكل أن يشكل ترابطا حميما بين الحرف واسم الإشارة يجعلهما متشاركين في حكم واحد .... ولهذا كان التعريف سببا قويا من أسباب البناء .....][٢٧] .

ج – مثنى الإشارة والموصول : إن علة إعراب مثنى الإشارة والموصول ترجع إلى أن المثنى لم يبن منه شيء ، غير أن د. عفيفى عرض لرأى آخر له وجاهته وهو بناء اسم الإشارة المثنى على الألف أو الياء وفاقا لبعض النحاة ، وهو أدعى إلى القول بأن التعريف في اسم الإشارة والموصول حال تثنيتهما أدعى إلى القول ببنائها.[٢٨]

د – اسم الموصول : بعد تحديد مفهوم الإبهام في الموصول وتقسيمه إلى قسميه :(المختص و العام) خلص د. عفيفى إلى أن الموصول معرف بنفسه لأن جملة صلة الموصول مكملة للموصول حيث تعد جملة الموصول مكتملة معنى ومبنى .[٢٩] وقد خص من الموصولات (أي) بحديث خاص فعرض لحالات إعرابها وبنائها ، وخلص إلى أن (أي) : [معربة في جميع أحولها سواء كانت مضافة أو غير مضافة][٣٠]

هـ – العلم :على الرغم من أن العلم يوسم بالخصوصية والتعيين فإنه معرب خلافا للقاعدة التي يحاول د. عفيفى إرساءها ولهذا فقد حاول أن يرجع إعراب العلم إلى ما فيه من شيوع واشتراك فالعلم عنده يظل غامضا إلى أن يأتي شيء من خارج السياق

ليحدد المقصود، وهو أمر يتنافر مع مفهوم التعريف الذي لا يأتي من خلال الألفاظ فقط، بل من خلال الدلالة أيضا. وقد خرج من وراء مناقشاته إلى أن العلم ضعيف في التعريف بدليل سلوكه سلوك النكرات ووقوعه موقع النكرة في كثير من السياقات نحو :دخول (رب) عليه، دخول(ال) عليه ،دخول التنوين عليه، دخول (لا النافية للجنس) عليه.[٣١]

وقد خص العلم المركب بالتفصيل في القول ورأى بعد طول نقاش أن يعامل العلم المركب معاملة العلم المفرد مثل أحمد وإبراهيم فيجوز تنوينه وإعرابه،فينون عند قصد الشيوع ويمنع من التنوين عند قصد التعريف ، فهو معرب وليس بمبنى ، لأن البناء على الكسر يتناقص وفكره التنوين إذ كيف تبنى الكلمة ثم تعرب في آن واحدٍ[٣٢].

و – المعرف بال : يتعرف مدخول (ال) عند د. عفيفى بتأثير عوامل ثلاثة هي(الذكر، القصد ،الحضور أو الوجود).[٣٣] والتعريف بـ (ال) في جملة الأمر ضعيف ؛ لأنها في كثير من الحالات لاتكون للتعريف ، فالكلمات التي تدخل عليها (ال) متنوعة بين التعريف والتنكير لا تستقر على حال واحدة ، ولهذا لم تبن بناء الكلمات ذات التعريف القوى .[٣٤]

ز – المعرف بالإضافة : تأثر د. عفيفى منذ بداية البحث برأي أحد المستشرقين في موضوع التخصيص المكتسب من الإضافة، حيث ذكر أن فكرة التخصيص تمثل إحدى أعقد قضايا علم اللغة العربية المعاصر .[٣٥] وبعد طول مناقشات خلص إلى أن التركيب الإضافي المعتمد على النكرة في حالة وسطى بين التعريف والتنكير .

ثانيا: البناء العارض : عنى د.أحمد عفيفى بالحديث عن علاقة التعريف والتنكير بالبناء العارض فحدد الفرق بين العارض والأصلي وفق التعريف والتنكير [فدلالة الكلمة على التعريف بمواصفات خاصة يكون سببا في بناء الكلمة بناء عارضا فإذا زال التعريف عادت الكلمة إلى الإعراب، على العكس من البناء الأصلي الذي لا تتغير معه الكلمة لا تعريفا ولا بناء].[٣٦] وقد تحدث في هذا الباب بالتحديد حول حالتين من حالات البناء العارض:

أ – العلم المفرد في حالة النداء : ذهب د.عفيفى إلى أن تعريف النداء زاد العلم تحديدا ولهذا تحول من الإعراب إلى البناء؛ لأن تعريفه أصبح قويا، خلافا للعلم غير المنادى أو النكرة غير المقصورة بالنداء.(٣٧) وقد اعترض على من قال بأن العلم المفرد معرب منصوب بغير تنوين ، أو أنه ما بين الإعراب والبناء ؛ لأن العلم هنا معرفة قوية ، وهذا التعريف القوى سبب رئيس في بناء المنادى(٣٨).

ب – اسم لا النافية للجنس : بعد عرضه لشروط إعمال لا ومفهوم الجنسية ، يذهب د. عفيفى مذهبا خاصا في الحديث عن مدخول (لا) ، حيث يرى أن موضع مدخول (لا) يظهر مجالا دلاليا خاصا يكون فيه الاسم المعرفة والنكرة مترادفين تماما يُنظَرُ إليه على أنه نكرة في صيغته لكنه معرفة في مضمونه؛ لأن (اسم لا) هذا يأخذ الجزء المكون الدلالي للمعين الذي يميز مفهوم الجنس هذا عن غيره.(٣٩)

ويستدل على صحة ما ذهب إليه بميل كثير من النحاة إلى إعراب لا مع اسمها مبتدأ وما بعدهما خبر، وهذا دليل على أنه يقع في خبر المعرفة وهو أدعى إلى القول بالبناء .(٤٠)

ثالثا :باب الظرف : انتقل صاحب الفكرة بعد هذا إلى الحديث عن تأثير التعريف والتنكير في إعراب بعض الظروف وبنائها وذلك على النحو التالي :

أ – أمس : من الظروف التي تتعين مع البناء ، ويتعين مدلولها دون أن يلحظ فيها حرف تعريف أو إضافة أو علمية ، وقد خلص إلى أن جل تعليلات النحاة لبناء (أمس) تنصب على معنى التعريف الكائن في الكلمة ، فالتعريف معنى كامن في الكلمة مع البناء دون تأويل أو افتراض لا داعي له فالأصل في الكلمة البناء والتعريف.(٤١)

ب – الآن : مذهب صاحب الفكرة أن كلمة (الآن) معربة منصوبة على الظرفية وليست مبنية على الإطلاق، وذلك على الرغم من تعريفها بـ (ال) ؛ لأن التعريف بـ (ال) لا يؤدى إلى بناء الكلمة، بل إن دخول (ال) عليها هو الذي أبعدها عن حيز البناء.(٤٢)

ج – قبل وبعد وقط وعوض : خلص صاحب الفكرة إلى أن معنى الظرف مقصود لذاته في زمانه ومكانه وهذا يعني – من وجهة نظره – أنه أصبح حدا معرفيا مقصودا ولهذا بني الظرف لما فيه من دلالة على المعرفة وتحديد معنوي للزمان أو المكان .

رابعا: علاقة التعريف والتنكير بأبواب : (اسم الفعل ، اسم الصوت ، الممنوع من الصرف ، أدوات الشرط والاستفهام).

أ– فاسم الفعل السماعي : عنده يبنى أو يعرب بحسب الاستخدام فالكلمات التي لا تستخدم إلا معرفة يجب بناؤها مثل (نزال ، بله ، أمين) ، والكلمات التي تستخدم نكرة تعرب بالحركات المقدرة نحو : (واها ، ويها) . أما الكلمات التي تستخدم معرفة ونكرة فإن المنون المنكر فيها يحكم له بالإعراب، وغير المنون المعرف يحكم له بالبناء .فهو هنا يحكم على أسماء الأفعال السماعية بأنها تتراوح بين الإعراب والبناء.[٤٣]

ب — اسم الصوت : من منطلق دخول التنوين على بعض أسماء الأصوات ذهب د.أحمد عفيفي إلى أن:(غاقٍ وغاقٍ) في الحالتين مبنى على الكسر فيحكم على المنون وغير المنون بالبناء وهذا الرأي في نظره يؤدى إلى عدم التشعب وتشتيت الذهن بين مقولات (الإعراب والبناء)، (والتعريف والتنكير).[٤٤]

ج – الممنوع من الصرف : ذهب د.أحمد عفيفي إلى أن الممنوع من الصرف في مرحلة وسطى بين الإعراب والبناء ،وأكثر ما يتجلى ذلك في حالة الجر حيث يمكن أن يقال ان الجر بالفتحة يمكن أن يطلق عليه البناء المساوي للإعراب .[٤٥]

٢/٢/٣ : بعد هذا العرض التفصيلي لآراء الدكتور عفيفي حول التأثير المتبادل بين (التعريف والبناء) ، و(التنكير والإعراب) يمكننا أن نخلص إلى الحقائق التالية :

أولا: بدأ صاحبا الفكرة حديثهما حولها من خلال القواعد التي أرساها النحاة في ضوء دراستهم لتنوين التنكير، غير أنهما تخطيا مرحلة تنوين التنكير الذي اتخذ دليلا على تنكير الكلمة ومرونتها إلى دراسة قوة التعريف أو التنكير وتأثيرهما في: (البناء والإعراب).

ثانيا: ركز د. عفيفى في بحثه حول إثبات نظرية جديدة في النحو العربي هي:

اعتبار (التعريف والتنكير) علة أساسية يتحدد من خلالها الإعراب والبناء في الأسماء ، وقد خلص من خلال هذا البحث إلى :

أ – المعنى الأكثر تنكيرا ليس له خصوصية في التأثير على الكلمة التي يحتويها هذا المعنى ، ولا تختلف الكلمات الأكثر تنكيرا عن الكلمات الأقل تنكيرا في البناء أو السياقات اللغوية .

ب – اختلاف درجة التعريف يؤثر تأثيرا واضحا في الكلمة التي يحتويها معنى التعريف، بل إن الكلمة الأكثر تعريفا تختلف اختلافا واضحا عن الكلمات الأقل في درجة التنكير.(٤٦)

ثالثا: كتب لهذه الفكرة الاطراد في بعض الأبواب النحوية مثل:

– اسم الفعل القياسي. – اسم الصوت.

– أمس. – الضمائر.

– العلم المختوم بـ (ويه). – بعض الموصولات والإشارات.

رابعا: أقحمت تلك الفكرة في بعض الأبواب النحوية ،وخالف أصحابها أفكار الأقدمين في كثير من المواطن من أجل إثبات اطرادها نحو :

أ – رفض اعتبار الشكل (ثبوت المبنى) علة الإعراب الأساسية .

ب – القول ببناء المثنى في اسمي الإشارة والموصول .

ج – القول ببناء الموصولات العامة رغم ضعف درجة تعريفها عن الموصولات الخاصة.

د – القول بإعراب (أي) في جميع أشكالها التركيبية .

هـ – القول بإعراب العلم المختوم بويه .

و – القول بضعف تعريف العلم والإضافة كعلة من العلل إعرابهما.

ز – القول بإعراب(الآن) خلافا لجل النحاة .

ح – القول بوسطية اسم الفعل القياسي بين التعريف والتنكير وتراوحه لذلك بين الإعراب والبناء.

ط – إضفاء نوع من التعريف على (قط ، و عوض) كموجب لبنائها .

ى – إضفاء نوع من التعريف على مدخول اسم (لا) النافية للجنس .

ك – الحكم على الممنوع من الصرف بأنه مرحلة وسطى بين الإعراب والبناء .

* * *

٢/٣: نقد وبناء:

اعتمد النحاة المحدثون ممن راقت لهم مسألة وجود تأثير متبادل بين (التعريف والبناء) و(التنكير والإعراب) على ما جاء في الدرس النحوي القديم من حديث حول تنوين التنكير ، غير أنهم تخطوا مرحلة تنوين التنكير إلى الحكم بتأثير التعريف في البناء، وتأثير التنكير في الإعراب كحكم عام يطرد في الأسماء.

ومن خلال عرضنا السابق تبين لنا أن هذه الفكرة قد تعارضت مع كثير من الأبواب النحوية التي كان ينبغي لها أن تطرد فيها وذلك نحو :

(العلم ، مثنى الإشارة ، مثنى الموصول ، المعرف بال ، المضاف إلى معرفة) ، فالفكرة كما نرى لا تطرد في كثير من الأبواب ، الأمر الذي يدعونا إلى إعادة النظر في الآراء السابقة وإعادة تحليلها للوقوف على مدى ثبوتها أمام الواقع اللغوي .

وسوف نعرض تحليلنا التالي في صورة مجموعة من المداخلات والردود المنفصلة التي تثبت مدى إقحام تلك الفكرة في التقعيد النحوي ،وعدم إمكانية تعميمها على الأبواب النحوية .

٢/٣/١ :الحكم على الكلمة بأنها مستقلة في مفهومها قبل التركيب :

توسم الكلمة قبل وضعها في التركيب على المستوى الشكلي بالإعراب أو البناء، أما في مجال التعريف والتنكير فينبغي أن نضع في الاعتبار أن التعريف والتنكير مظهران يتداخل في تحديدهما عنصرا (الشكل والمدلول) معا في وقت واحد .

فالأسماء يُحكم عليها بالقوة وقبل التركيب بالمعرفة والنكرة ، ثم يأتي دور السياق والتركيب فيُحكم عليها بالفعل بالتعريف والتنكير ؛ لأنه من الصعب أن نحكم على المعارف من مجرد اللفظ ؛ لأن (الضمير أو العلم أو الإشارة) وهى على رأس قائمة المعارف قد يقع فيها الاشتراك وتنطبق على أكثر من مدلول ، فتفتقر إلى السياق وقرائنه التي تضع المعرفة في مدلولها المحدد الذي يكسبها سمة التعريف.

ونحن لا نستطيع أن ننكر أن التعريف يتحقق للأسماء قوة وفعلا من خلال معرفة المخاطب لمدلول الاسم ، وهو أمر يتحقق من خلال سياق كلامي وموقف لغوى ، وقد نص على هذا سيبويه ومن تابعه من النحاة القدماء – رحمهم الله – ، و أكد عليه البلاغيون وهم يعالجون مسألة الفروق في الخبر بين : (زيد منطلق) و(زيد المنطلق) و(المنطلق زيد) ، حيث جعل الجرجانى لمعرفة المتلقي دورها البارز في تحديد بنية الكلمة من حيث التعريف أو التنكير .[٤٧]

ولو أننا طالعنا قول شوقي :

– نحن اليواقيت خاض النار جوهرنا ولم يهن بيد التشتيت غالينا .

وتوقفنا قليلا أمام كلمة (نحن) : فهل يا ترى تكتسب هذه الكلمة مفهومها قبل التركيب ، وهل هي ضمير جمع أم أنها ضمير المفرد المعظم لنفسه ؟ ، وما مدى إمكانية أن يفهم المتلقي دلالتها بعيدا عن التركيب؟ .

فالتعريف في المباني لا يرجع إلى استقلالها ، وإنما يرجع إلى الأبنية الصرفية المعهودة داخل سياق كلامي مكتمل الأركان،.

٢/٣/٢ : تنوع الدلالة وتوارد المعاني التركيبية على الاسم هو علة بنائه:

حاول د.أحمد عفيفى – مستندا إلى أحد نصوص الصبان – استحداث علة جديدة لإعراب الاسم ، تلك العلة هي (تنوع الدلالة) ، أي تنوع دلالة الاسم المبنى ، وتفسير ذلك عنده أن المتأمل للكلمة المبنية بناء أصليا يجد أنها محددة الدلالة ؛ فاسم الإشارة أو الموصول لا يخرجان عن الإشارة أو الموصولية ، فهذا الثبوت الدلالي هو علة البناء ، أما المعرب فإنه متنوع الدلالة وذلك سر إعرابه .

وهذا الرأي في حاجة إلى إعادة نظر ؛ لأن نص الصبان يوحي خلاف ذلك التصور حيث يقول :

[إن علة إعراب الاسم ليست السلامة فقط ، بل توارد المعاني التركيبية المختلفة عليه مع السلامة] .[٤٨] حيث نفهم من هذا النص أن علة إعراب الاسم ليست مجرد السلامة من مشابهة الحرف ، وإنما يضاف إليها توارد المعاني التركيبية على الاسم، فكلا الأمرين يحددان إعراب الاسم ويخرجانه من حيز البناء.

و المعاني التركيبية هي (ما يعتري الاسم من الفاعلية والمفعولية والحالية والابتداء والخبرية)وهذه المعاني كما نرى لا تختص بالاسم المعرب وحده؛ لأن المعاني التركيبية تدخل المعرب والمبنى على حد سواء ؛فالعلم (محمد) تدخله المعاني التركيبية، وكذلك (هذا ، و سيبويه ، والذي) تدخلها المعاني التركيبية أيضا.

و ليس من الصواب أن يوسم اسم الإشارة (هذا) بأنه محدد الدلالة ، وأن هذا التحديد هو علة بنائه؛ لأن اسم الإشارة ليس على الإطلاق محدد الدلالة ، فهو إن دل على شخص مشار إليه بواسطة الحواس فإنه متنوع الدلالة من قبل توارد المعاني التركيبية عليه :

– هذا أخي . – ضربني هذا . – ضربت هذا .

فاسم الإشارة كما نرى متنوع الدلالة ، وهو مع هذا مبنى في كل الأحوال مما يعنى أن محدودية الدلالة التي ارتكز عليها صاحب الفكرة ليست علة مقبولة في بناء اسم الإشارة.

ولـو أنـنا نقلـنا الكـلام إلى باب الضمير لوجدنا أن الضمير وإن بدا في معظم الأحيان محـدد الدلالـة، إلا أنـه في بعـض السـياقات لا يكون محدد الدلالة على الإطلاق ، وذلك كقولنا :

- نحن ضربنا زيدا . - ضربنا زيد .

إن هـذه الضـمائر صـالحة للمثـنى والجمـع بنوعـيه ، وهـذا يعـنى أن دلالتها غير محـددة ؛ لأن الـتحديد فـيها مفتقر إلى سياق كلامي يوضحها ويحدد أركانها. وعلى هذا لا يستسـاغ أن يقـال إن تـوارد المعـاني التركيبـية هـو علـة لإعـراب الاسـم ، ومحدودية الدلالـة علـة البـناء ؛ لأن المعـول علـيه في تحديـد هـذا هو مقتضيات التركيب ، وليست دلالة المبنى الصرفي المجرد خارج التركيب .

٢/٣/٣ :القول بأن الضمير لايتنكر أبدا :

تـابع د. عـفـيفى الـنحاة في نصهم على أن الضمير معرفة في نفسه ، وأنه لا يتنكر أبـدا ، فهـو أعـرف المعـارف عـلى الإطـلاق . وهـذه مقولـة لا نستطيع أن نسلم بها على علاتها ؛ لأنها إذا ما ووجهت بالواقع اللغوي تتداعى للأسباب التالية :

أولا: الضمير يتعرف بالقصد وذكر المراد من قبل ، أي أنه لا يتعرف بعيدا عن السياق ؛ لأنـنا لا نضـمر إلا بعـد أن نظهـر ، ولا يـتحقق ذلـك إلا من خلال التركيب والموقف الكلامي، كما يتوقف في فهمه أيضا على كفاءة المتلقي ، ومدى فهمه للحال والمقال.

ثانـيا: قد يعن للضمير في السياق ما يذهب كلية بتعريفه ، ويدخله في مصاف النكرات، ولـيس أدل عـلى ذلـك من الضمير الواقع مدخول (رب) الذي قيل عنه : [لا نسلم بأنـه معـرفة ، بـل هـو نكـرة لرجوعه إلى ما بعده وهو نكرة].[٤٩] وأنه [يبقى معرفا ولكن تعريفه أنقص مما كان في الأول].[٥٠]

ثالـثا: يكتسب الضمير تعريفه من خلال مرجعه الظاهر ، فكيف بنا إذا كان هذا المرجع المفسـر للضـمير نكـرة؟ ، وأي الحقـائق يمكنـنا أن نتـبع في هـذه الحالـة ، هل نتبع حقـيقة قداسـة الضمير وأنه أعرف المعارف ؟ ، أم نتبع حقيقة تنكير المرجع وافتقاره إلى إكساب التعريف؟ [٥١]

إن إضفاء صفة التعريف المطلق على الضمير أمر لا يصدقه واقعنا اللغوي ؛ لأن الضمير معرفة بواسطة حلوله في التركيب محل المعرفة الظاهر ، وهذا يتوقف على معرفة المتلقي حيث ينبغي ألا نضمر اسما إلا بعد أن نتأكد من معرفة المُحَدَثِ لمن نعنى وما نعنى .(٥٢)

ولا يعترف د.عفيفى بمشابهة الحرف علة لبناء الضمير ، حيث يرى أن الاحتكام إلى الشكل مضلل لوجود أسماء معربة موضوعة على حرفين مثل:(دم ، يد) ، ومع هذا الوضع الشكلي لم يثبت لها البناء ، وهو هنا يحاول أن يبحث عن علة جديدة لبناء الضمير بعيدا عن مشابهة الحرف ، فلجأ إلى قياس الضمير (نا) الموضوع على حرفين ، على الكلمات المعربة الموضوعة على حرفين نحو : (يد ، دم ، أب ، أخ) .

غير أن هذا القياس الذي اعتمد عليه قياس خاطئ؛ لأن هذه الكلمات وإن بدت في صورة حرفين إلا أنها تتكون في الأصل البنيوي التحتي من ثلاثة أحرف ، وقد نص على ذلك سيبويه بقوله :

[ولكنهم قد يحذفون مما كان على ثلاثةٍ حرفا وهو في الأصل له ، ويردونه في التحقير والجمع وذلك قولهم في (دم) دمىٌ، وفى (حِر) حُريح ،وفى (شفه) شفيهة].(٥٣)

فالكلمات الموضوعة على حرفين تأتى في الغالب على وزن (فع)، حيث حذفت لامها حذفا سماعيا ، ولا ترد هذه اللام المحذوفة إلا في حالات (الإضافة ، والنسب ، والتصغير) مما يدل على بطلان القياس على مثل هذه الكلمات في النسق السابق .(٥٤)

ونحن لا نستطيع أن ننكر بحال الفرق الواضح بين (دم) و (نا) ، حيث تقبل (دم) العلامات الإعرابية المختلفة ، كما يطرأ عليها التغييرات الدلالية المختلفة فتعرف وتنكر نحو (دم ، الدم) ،كما تثنى وتجمع نحو (دمان ، دماء) ، كل هذا على عكس كلمة (نا) التي تثبت على مستوى الشكل والمدلول فلا تتغير مهما اختلف السياق الكلامي .

لقد أحسن أئمتنا القدماء – رحمهم الله – ضبط علة بناء الضمير ،وذلك حين ذكروا أنه بنى لأنه شابه الحرف ؛ من منطلق أنه جعل دليلا على الظاهر ، فشابه بهذا تاء التأنيث التي تعد دليلا على المؤنث فاستحق البناء. (٥٥)

والعلة الحقيقية لبناء الضمير –في ظني – هي ما يمكن أن نطلق عليه (ثبات المبنى الصرفي) ، فالضمير موضوع وضعا لغويا للدلالة على مدلول معين الصفات من حيث النوع والعدد والتذكير والتأنيث ، ذلك الوضع الثبوتي هو سر بنائه ، فليس للتعريف أو التنكير هنا أي دور في بناء الضمير ؛ لأنه من الثابت أن مرحلة ثبوت الشكل النحوي للمقصود به الضمير ، مرحلة أسبق وضعا من مرحلة التعريف والتنكير ، وهذا أدعى إلى القول بأن التعريف ليس له أي دور في بناء الضمير ؛ لأن هذه المسألة ترجع إلى بعد آخر هو :

(ثبوت المبنى الصرفي للضمير مهما تغيرت العوامل الداخلة عليه) .

٢/٣/٤ : اسم الإشارة بين الإعراب والبناء :

مذهب صاحب الفكرة أن قوة تعريف اسم الإشارة النابعة من خلال القصد والتوجه وقرائن الحال،هي السبب القوى في بناء اسم الإشارة ، ونفى مطلقا أن تكون مشابهة الإشارة للحرف هي علة بنائه ؛ من منطلق أن الشكل لا يشكل ترابطا حميما بين اسم الإشارة والحرف .

ونحن وإن كنا لا نختلف معه كثيرا في قوة تعريف اسم الإشارة ، فإننا نضع بين يدي هذا القول بعض المداخلات التالية :

أ– هل تنفى قوة التعريف إمكانية وقوع الاشتراك في اسم الإشارة ، ولا سيما أن الموقف الكلامي قد يحتوى أكثر من مشار إليه ، وهذا بدوره سوف يكون عنصرا من عناصر اللبس التي تصيب المتلقي فلا يستطيع أن يحدد مباشرة المقصود بالإشارة ؟ .

ب– هل التوجه والقصد في أسماء الإشارة قاصران على المفرد منها والمجموع ، فاستحق (ذا وذي وأولاء) البناء من هذا المنطلق ،وهذا أدعى إلى القول بأن مثنى الإشارة يفتقر تماما إلى التوجه والقصد لأنه مستحق للإعراب ، أم أن التوجه والقصد يسريان على

الباب كله وهذا أدعى إلى البحث عن العلة الحقيقية لتراوح أسماء الإشارة بين التعريف والتنكير ؟ .

ج- لماذا نركز على إنكار الشكل علة لبناء الإشارة مع أن الشبه الذي رصده النحاة بين الإشارة والحرف شبه معنوي وليس شبها وضعيا مثلما هو الحال مع الضمير، والفرق كبير كما هو ثابت بين المعنى والوضع؟.

إن علة بناء اسم الإشارة لا تخرج عن الشبه المعنوي للحرف المفترض وضعه للإشارة من جهة ، ولثبات المبنى الصرفي للإشارة وتعينه للمشار إليه بحسب النوع والعدد مهما اختلفت السياقات والتراكيب من جهة أخرى ، والثبات هنا يجعل اسم الإشارة يشبه الحرف في الوضع أيضا ؛ ولكن ليس في عدد الأحرف وإنما في ثبات الحرف إزاء ما وضع له وعدم تغيره بتغير التراكيب.

٢/٣/٥ : اسم الموصول وقوة التعريف :

حين تحدث صاحب الفكرة حول قوة تعريف الاسم الموصول ذكر أن الموصول معرف بنفسه ، بل إن القياس في الموصول أن تتعرف به جملة الصلة بعده . ويرد على هذا الرأي تساؤل مهم:

إذا كان الموصول معرفا بنفسه فهل يعنى هذا أننا إذا لم نتبعه بجملة الصلة في معترك السياق يظل الموصول محافظا على قوة تعريفه ؟ ، وهل لا يوجد فارق دلالي كبير بين قولنا :

- الذي (يصل رحمه) يصله الله . وقولنا : - الذي ..... يصله الله .

إن قوة التعريف التي ينالها الموصول كمبهم تنبع من خلال السياق والموقف الكلامي ،لأن الموصول في افتقار دائم إلى ما يحدد معناه ، وبدون الصلة لا يفهم المراد منه، حيث لا يفيد سوى مدلوله الوضعي:

- الذي ← مذكر . - التي ← مؤنث .

فتعرف الموصول ينبغي أن يكون تكامليا يجمع بين :(أصل الوضع ، و الصلة، وعهد المتلقي بالصلة)[٥٦]، ولعل هذا بدوره هو ما دفع المحدثين إلى القول بأن الصلة مركب من المركبات .

ونحن لا نقنع مطلقا بفكرة قياسية تعرف الصلة ؛ لأن هذا إن صح جدلا في الموصول المختص لأنه يلفت ذهن المخاطب إلى ما بعده ، فهو لا يصح في الموصولات العامة المستحقة للبناء أيضا بالرغم من كونها ليست نصا في تحديد الدلالة على نوع دون آخر ، وبالرغم من صلاحيتها لجميع الأقسام ، وافتقارها المطلق إلى التخصيص .

ويبدو أن صاحب الفكرة قد حاول درء هذا الاعتراض فنص على أن الموصولات العامة : محددة الدلالة في جملتها ، وهو هنا يخالف ما سبق وارتضاه من قبل حين نص على أن المعرفة ينبغي أن تكون سابقة على التركيب ،وهذا أدعى إلى القول بأن التأثير الدلالي بين التعريف و البناء لا يطرد في باب الموصول إطلاقا لتعارضه مع الموصولات العامة ؛ لأنه لو صح القول بأنها غير محددة الدلالة بالوضع ، فإنها ينبغي لها أن تستحق الإعراب للإ فصاح عن مدلولها .

٢/٣/٦ : القول ببناء مثنى الإشارة ، ومثنى الموصول :

إن فكرة تأثير التعريف في البناء تواجه أول ما تواجه بإعراب المثنى في كل من الإشارة والموصول؛ لأنها بالرغم من تعريفها الذي لا مجال للتشكيك فيه تستحق الإعراب، ولهذا ذهب د.عفيفي إلى القول بأن مثنى الإشارة مبنى وليس معربا ، وقد استند في هذا إلى بعض الآراء النحوية وبعض اللغات العربية . وهذا القول فيه خلاف كبير بين النحاة ، كما تعددت فيه اللغات ، وهو ما يصعب معه الحكم على صحة أحد الرأيين ، ما لم نكن مستندين إلى أدلة قاطعة ومستندات لغوية حاسمة.

والقول ببناء المثنى فيه استحالة ؛إذ كيف نقول إن: (ذان ، و ذين) مبنيان وهما كلمة واحدة تغير شكلها بتغير العوامل ، فكيف يحكم ببناء كلمة يتغير شكلها بتغير العوامل المؤثرة عليها ؟ .

فالقول بالبناء فيه مغالطة كبيرة ؛ لأن البناء يقتضي الثبوت الشكلي مهما تغيرت المؤثرات الإعرابية أو الموقعية النحوية ، أما تغير المبنى الصرفي بتغير العوامل الإعرابية(ذان ، ذين ، ذين) فهو الإعراب بعينه ، وقد فطن القدماء إلى هذا التصور فاستبعدوا أن يكون المثنى مبنيا على الألف ، وعلى الانقلاب من الألف إلى الياء ؛ لأن البناء لزوم حالة واحدة ، ولهذا فإن من قال بالبناء ينبغي أن يلزم المثنى حالة واحدة هي البناء على الألف .(٥٧)

فالمثنى من أسماء الإشارة ، ومتى بنى لزم حالة واحدة هي البناء على الألف ، وهذا أمر لا مجال للتشكيك فيه ؛ لأنه يوافق لغة عدة قبائل مثل:(بلحارث بن كعب ، و خثعم ، و زبيد ، و كنانة) ،كما أن البناء موافق أيضا لقراءة كل من : (نافع ، وحمزة ، وعاصم ، ولكسائي)، غير أن لغة البناء هذه لا تضحض مطلقا وجود لغة الإعراب الأكثر استعمالا وانتشارا في الواقع اللغوي .(٥٨)

وأجدني في هذا المقام مستريحا لمعالجة الشيخ (يس العليمى) لمسألة إعراب مثنى الإشارة وبنائه ، فهو يرى أن من قال بالبناء لزمه إنكار إحدى ما جاءت به العرب، فيعترف بأن مثنى الإشارة بالألف في جميع الحالات ، فيكون بهذا مخالفا لما جاءت به العرب ، معتدا بلغة من اللغات الخاصة ، أو يلزمه القول بالبناء على حرفين هما (الألف ،و الياء) فيكون بهذا مخالفا لأسس التقعيد النحوي، أما من قال بالإعراب فإنه يكون موافقا لما جاءت به العرب، موافقا لأصول التقعيد النحوي .

وقد حاول صاحب الفكرة تأكيد القول بالبناء فاستند في هذا لرأى (ابن هشام) حيث يقول :[(ذا والذي) لا يقبلان التنكير ؛ لأن تعريف (ذا) بالإشارة ، وتعريف (الذي) بالصلة ، فدل ذلك على أن (ذين، واللذين) ونحوهما أسماء تثنية وليسا بتثنية حقيقية ، ولهذا لم يصح في (ذين) أن تدخل عليها (ال) كما لا يصح في (هما)].(٥٩)

وهذا النص كما نرى محاولة لتأكيد القول ببناء المثنى ، اعتمادا على أنهما أي (مثنى الإشارة والموصول) أسماء تثنية ، ونحن وإن كنا لا نختلف مع ما ذهب إليه (ابن هشام) من منطلق أن التثنية ترد الأشياء إلى أصولها ، والإشارات والموصولات لا تقبل التنكير ، فإننا نؤكد على تصور مهم وهو أن قولنا: إن (ذان) مثنى لا يعنى مطلقا

أنه مثنى (ذا) المفرد ؛ لأن المثنى هنا اسم إشارة مثنى بالوضع تواضعت على ذلك العرب ، ونظرا لأنه موضوع على التعريف فإنه لا يصلح لدخول(ال)عليه إضافة إلى أن دخول (ال) على مثنى الإشارة (ذان) قد يؤدى إلى الوقوع في اللبس مع مثنى الموصول(اللذان).

نخلص من وراء هذا إلى أن مسألة إعراب مثنى الإشارة والموصول ، وقع فيها جدل كبير بين النحاة؛ لأن القول بإعرابهما وتثنيتهما يؤدى إلى القول بأنهما مستحقان للتنكير قبل التثنية وهو ما لم يقل به أحد من النحاة ، فدفعهم هذا التصور إلى القول بأنها (أسماء تثنية مبنية) .

والرأي الذي نميل إلى الأخذ به في هذه المسألة هو أن المثنى في اللغة العربية له معاملة خاصة ؛ حيث يستثنى من البناء في الأنواع المبنية فيستحق الإعراب ، من غير أن يتعارض هذا مع أي أصل من الأصول النحوية .[٦٠]

٢/٣/٧ : القول بإعراب (أي) في كل الأحوال :

ذهب د.عفيفى إلى أن (أي) ينبغي أن تعرب في جميع أحوالها مضافة أو غير مضافة ؛ لأن (أي) موصول عام حقه أن تطرد فيه مقولة البناء جريا على الأصل في باب الموصولات . وأعتقد أن هذا الوجه في إعراب (أي) ما هو إلا مسمار في نعش تلك الفكرة ودليل قاطع على عدم اطرادها.

و (أي) كما هو ثابت في الدرس النحوي موصول عام متراوح بين الإعراب والبناء ، ومختلف في تحديد طبيعته الإعرابية تبعا لاعتبارات اختلف فيها عند النحاة على النحو التالي :

- ذهب الكوفيون إلى أن (أي) إذا كان بمعنى (الذي) ، وحذف العائد من الصلة فهو معرب نحو :

(الآخرين أيهم أفضل) .

- وذهب البصريون إلى أن (أي) مبنى على الضم ، ولا يعرب إلا إذا ذكر العائد نحو : (لأضرب أيهم هو أفضل) ،وقد أرجع البصريون علة بنائها إلى أنها استعملت

استعمالا لم تستعمل عليه أخواتها (أي الشرطية، وأي الاستفهامية) ، وذلك من جواز حذف المبتدأ معها ،فلما خالفت أخواتها زال تمكنها ؛ لأن كل شيء خرج عن بابه زال تمكنه ، ولهذا وجب أن تبنى إذا استعملت على خلاف ما استعملت عليه أخواتها.(٦١)

- وذهب بعض النحاة إلى أن الأصل في (أي) هو الإعراب ؛ لأنه مما يلزم الإضافة ، فالإضافة تمكن (أي) من الاسمية ولاسيما إذا كانت إضافتها إلى المضمر ، والإضافة ترد الأشياء إلى أصولها.(٦٢)

فـ(أي) كما نرى تتراوح بين الإعراب والبناء وفق ضوابط تقعيدية حددها النحاة من خلال بعض مظاهر الاستعمال اللغوي ، ومن خلال طبيعة الهيئة التركيبية التي ترد عليها (أي) وفق معيار الإضافة وعدمها وذلك على النحو التالي :

- إذا كانت (أي) منقطعة عن الإضافة لفظا ونية وجب لها البناء .
- إذا كانت (أي) مضافة لفظا أو نية وجب لها الإعراب .

نخلص مما سبق إلى أنه لا يجوز القول مطلقا بإعراب (أي) في جميع أحوالها على الإطلاق ؛لأن هذا المبنى الصرفي يتراوح بين الإعراب والبناء ، وتتحكم هيئته التركيبية وموقفه من الإضافة في تحديد طبيعته البنيوية إعرابا أو بناء .

٢/٣/٨ افتقار الأعلام إلى التعريف :

ذهب د.عفيفى إلى أن الأعلام تكاد تكون في أدنى مراتب التعريف ؛ وحجته في هذا أن العلم يظل غامضا حتى يأتي شيء من خارج السياق ليحدد المقصود به ، وهذا – في نظره – يتنافى مع مفهوم التعريف الذي لا يأتي من خلال الألفاظ وحدها وإنما يأتي من خلال الدلالة أيضا.

وهذا التصور يجعلنا نتساءل :ما هو هذا الشيء الذي يأتي من خارج السياق ليتعرف به العلم ؟ ، وهل هو مفهوم دلالي معين أو شيء آخر ؟ .

إن تعريف الكلمات أولا وأخيرا يرجع إلى فهم المتلقي للمقصود ، واستيعابه لمعطيات السياق ، فمتى حصل هذا الفهم صار العلم معرفة لا مجال للاشتراك فيه .

وقضية الاشتراك لا تلحق العلم وحده ،بل تلحق جل المعارف على الإطلاق ، وقد نص على ذلك النحاة أنفسهم حين نصوا على أنه: [قد يعرض للمفوق _في التعريف _ ما يجعله مساويا أو فائقا لما يعلوه في رتبة التعريف ، كقولك لمن طرق الباب : من ؟ ، فقال : أنا . فهو ملتبس بخلاف ما إذا ذكرت اسمك الذي تعرف به فقد صار العلم فائقا للضمير] .(٦٣)

فالشيوع يكاد ينطبق على كل المعارف بلا استثناء ؛لأن الضمائر والإشارات يقع فيها الاشتراك كما يقع في الأعلام ، فالإشارة قد تصدق على أكثر من مشار إليه في وقت واحد الأمر الذي يترتب عليه أن تصبح الإشارة مفتقرة إلى التعريف مثلما هو الحال في السياق التالي :

– انظر إلى هذا، هذا الواقف هناك ، هذا الطويل ، هذا الذي يتكئ على الحائط .

هذه الجمل توحي لنا بمدى الشيوع الذي قد يعتري المعارف ، وتدل على أنه ليس قاصرا على العلم وحده حتى نسمه بأنه ضعيف التعريف .

و نستأنس في هذه المسألة برأي د.عبد الرحمن أيوب حيث يرى أنه : [لا بد من أن نسلم بأن التنكير – بمعنى عدم تعيين الكلمة لمدلول معين بالذات – جزء من معنى كل كلمة مهما كانت درجتها في التعريف ؛ وذلك لأن كل كلمة تصلح لأن تطلق علي أكثر من ذات واحدة ، فضمير المتكلم والمخاطب وأسماء الإشارة وهى من المعارف لا تدل على معين ، فكلمة (أنا، وأنت) تصلح لي ولك ولأخي وأبى وأمي ، بل وللدلالة على ملايين المتكلمين ممن يستعملونها].(٦٤)

فالمسألة إذن أن هذه الفكرة لا تستقيم أو تطرد في باب العلم؛ لأنه معرفة معرب، ولهذا السبب وحده أخذ صاحب الفكرة يقلل من شأن تعريفه ليكون ذلك حجة للقول بإعرابه في مقابل تنكيره، فوصف العلم بأنه :

– يلحقه التنوين . – يقبل الإضافة .

– يقع موقع اسم (لا النافية للجنس ، ومدخول رب) .

وهذه الاعتراضات جميعا لا تؤثر بحال في تعريف العلم للأسباب التالية :

أولا: التنوين اللاحق للأعلام ليس دليل تنكير ، وإنما هو دليل التمكن من الاسمية ، والسلامة من شبه الحرف، وفائدته هي التفرقة بين الانفصال والاتصال في الأسماء ، فهو لا يدخل الاسم إلا علامة على انفصاله مما بعده تنبيها على أنه غير مضاف ، أو غير موصوف نحو : (محمد مجتهد) ، ولهذا فإننا لو احتجنا إلى الوصف ووصل الكلام زال التنوين عن العلم نحو (محمد بن على).[٦٥]

ثانيا: الإضافة في باب العلم لا تعني مطلقا أنه مفتقر للتعريف ؛ لأن القياس في العلم هو عدم إضافته، لاستغنائه بالتعريف الوضعي عن التعريف بالقرينة الزائدة .[٦٦]، بل إنه يمكننا القول إن الإضافة ترقى بتعريف العلم لأنه يصير بهذا معرفا من مكانين، وليس أدل على ذلك من قول (ابن يعيش) عن الأعلام المضافة :[وكسوتها بعد تعريفا إضافيا، وجرت مجرى أخيك في تعريفها بالإضافة] .[٦٧]

ثالثا: إذا كان العلم يقع موقع مدخول (رب) فليس ذلك أدعى إلى الحكم بإخراجه من مصاف المعارف ؛ لأن الضمير أيضا رغم قوة تعريفه يقع مدخول(رب)ولم يقل أحد مطلقا بضعف تعريفه أو نحو ذلك .

رابعا : أما عن وقوع العلم موقع اسم (لا النافية للجنس) ، فإنه يرد عليه أن العلم يقع موقع (المبتدأ وصاحب الحال) وكلاهما محكوم له بالتعريف .

ولا ينبغي في هذا السياق أن نغفل حقيقة مهمة وهي أن الاشتراك في باب المعارف يختلف عن الاشتراك في باب النكرات ، فهو في باب المعارف اشتراك اتفاقي غير مقصود بالوضع ولا يلحقها مطلقا بالنكرات ، أما الاشتراك في النكرات فوضعي قصده الواضع . ويؤكد هذا المنحى عندنا أن واضع الاسم على العلم لا يقصد مطلقا مشاركة غيره له ، بل تحدث المشاركة بعد الوضع لكثرة المسمين بالاسم ، وهذه المشاركة لا تقدح في تعريف العلم لكونه اتفاقيا .[٦٨]

نخلص مما سبق إلى أن الإعراب في باب العلم ليس مرتبطا على الإطلاق بتعريفه أو تنكيره ؛ لأن الإعراب في باب العلم مقترن بمسألة علة الإعراب الأصلية وهي: (السلامة من شبه الحرف ، وتوارد المعاني التركيبية على الاسم) .

٢/٣/٩ : معاملة العلم المختوم بـ(ويه) معاملة المفرد :

ذهب صاحب الفكرة إلى معاملة العلم المختوم بـ(ويه) معاملة العلم المفرد، حيث يتعامل معه على أنه ممنوع من التنوين لا على أنه مبنى ، وذلك في حالة القصد والتعريف .

والعلم المركب من الأبواب التي تطرد فيها فكرة العلاقة التقابلية بكل وضوح ؛ لأنه متى تعرف بنى، ومتى تنكر أعرب ودخله التنوين الدال على التنكير كما نص على ذلك النحاة .[٦٩]

غير أننا لا ندرى السبب الذي جعله يسعى إلى محاولة التسوية بين (أحمد) علما مفردا ، و(سيبويه) كعلم مركب مبنى ؟ وهل التنوين في (أحمد) شيء آخر خلاف تنوين التنكير ؟.

إن التنوين في كلا العلمين مختلف عن الآخر تماما ؛ لأن تنوين (أحمد) تنوين ضرورة ، بمعنى أنه يجوز التحول عنه إلى الصرف في الضرورات[٧٠]، وهذا على العكس تماما من تنوين التنكير ؛ لأنه مقصود في الكلمة ليضفي عليها دلالة التنكير، وهو تنوين قياسي يمثل ظاهرة واقعية تنحصر في كلمات محددة يؤتى به حين يتغير المراد من الحديث عن شخص معين إلى شخص غير معين.[٧١]،وهو حالة عارضة للاسم؛ لأنه لا يدل مطلقا على تمكن الاسم من الاسمية لكونه تابعا لحركات البناء دون حركات الإعراب[٧٢]، فهو يلحق طائفة من الأسماء المبنية دليل تنكير ، و هذه تعتبر مزية من مزايا اللغة العربية في مقابل اللغات الأخرى التي تلجا إلى استخدام أدوات مستقلة للتنكير ، أما العربية فتأتى بالتنوين – وهو ضميمة غير مستقلة عن مبنى الكلمة – على آخر أحرف الكلمة فتدل بذلك على التنكير وهذا من علامات الإيجاز في اللغة العربية .[٧٣]

وقد ذهب أحد المحدثين إلى أن تنوين التنكير فكرة لا تثبت أمام الواقع اللغوي، لأنه لا يدل على كون العلم مستحقا للشيوع والعموم ؛ لأن التنكير ليس ناتجا عن التنوين بمقدار ما هو ناتج عن كون الكلمة ليست إحدى المعارف الستة ، وهذا النوع

من التنوين يؤدى إلى جعل المبنى الصرفي معربا مبنيا في آن واحد وفى هذا إخراج للأمور عن حقيقتها .(٧٤)

ونحن وإن كنا نتفق مع الرأي السابق في أن التنوين يؤدى إلى جعل الاسم معربا مبنيا في آن واحد ، فإننا نود أن نركز على نقطة أخرى وهى أن التنوين هنا يمكن أن يفسر تفسيرا آخر وهو أنه وسيلة تنكير تؤدى إلى تحول الاسم عن البناء إلى الإعراب العارض الذي يزول بزوال التنكير ، وهذا ليس مستغربا إذا ما قارناه بالبناء العارض في (اسم لا النافية للجنس) واعتقد أن هذا التعليل يتمشى مع نصوص اللغة المسموعة التي اعترفت بتنوين التنكير .

٢/٣/١٠ : إعراب المعرف بـ (ال) يرجع إلى ضعفه في مرتبة التعريف :

ذهب صاحب الفكرة إلى أن المعرف بـ (ال) تعريفه ضعيف ؛ لأن (ال) لا تثبت على حالة واحدة ، فقد تكون للتعريف أو غير التعريف ، ولا يبنى من المعارف إلا ما كان قوى التعريف .

ونحن لا ندرى لماذا يغفل صاحب الفكرة العلة الأصلية لإعراب (ال) وهى السلامة من شبه الحرف؟، ولماذا ينص على عدم ثبات أو استقرار المحلى بـ (ال) قياسا على عدم ثباتها ؟ .

إن المشكل في هذه المسألة هو تعدد المعاني الوظيفية لـ (ال) ، حيث تؤدى عدة معان نحو:

(العهد ،و الحضور ،و الجنس ،و الزيادة) ، تلك التعددية هي التي سببت إشكالية التعريف في (ال) .

والسؤال الذي يطرح نفسه الآن هو : لماذا نحصر كل تلك الدلالات الوظيفية لـ (ال) ونحن نتحدث عن تعريفها ، ولماذا لا نقصر حديثنا عليها وحدها حالة تعريفها لدخولها النكرة من غير أن نقوم بحصر كل هذه الدلالات ؟ .

و كيف نحكم بضعف المعرف بـ (ال) ، مع أن كلمة الضعف لا ينبغي أن تطلق إلا في المقارنة بين (ال) وغيرها من المعارف فيما يتعلق بمسألة (طبقية المعارف) ، وهى

مسألة فيها ما فيها من الجمود ، بل إنها تكاد تسقط كلية إذا ما أيقنا باحتمال المعارف كلها للاشتراك ، وأن المعرف بـ(ال) والمبهم والمضمر جميعها يقع تحت نطاق التعريف اللفظي ؛ لأن صيغة الإضمار والمبهم لفظ بمنزلة (ال) – كما نص على ذلك بعض النحاة – وهو ما دعا إلى القول بأن كل ما كان تعريفه أصليا لا يجوز تنكيره مع وجود آلة التعريف.(٧٥)

فليس الضعف في المحلى بـ (ال) تقريبا له من حيز النكرات ، وإنما الضعف هنا عملية مقارنة بين المعارف في درجة التعريف ، وعلى هذا يكون المعرف بـ (ال) معربا حالة تعريفه وهو ما لا ينطبق تماما مع هذه الفكرة التي لا تكاد تستقيم في هذا الباب على الإطلاق ، مما يعنى أن علة الإعراب الأساسية لا تخرج عن (السلامة من شبه الحرف ، مع عدم ثبات المبنى الصرفي) .(٧٦)

٢/٣/١١ : القول بأن المركب الإضافي حالة وسطى بين الإعراب والبناء :

ذهب د.أحمد عفيفى – مستأنسا برأي المستشرق الروسي : (غابوتشيا) القائل بأن الإضافة (تمثل إحدى أعقد قضايا علم اللغة العربية المعاصر)– إلى أن التركيب الإضافي حالة وسطى بين التعريف والتنكير من حيث الدلالة .

ونحن لا نقنع كثيرا بهذا الموقف ؛ لأن المشكلة إذا كانت في المضاف إلى نكرة،حيث ينظر إليه البعض على أنه من أعقد قضايا علم اللغة المعاصر ، فإن المضاف إلى المعرفة لا يمثل مشكلة ؛لأنه عند النحاة مستحق للتعريف ،بل إنه يتدرج في مراتب التعريف المختلفة ؛ لأن تعريفه يتحدد وفقا لما أضيف إليه [فالمضاف إلى المعرفة اكتسب التعريف من الاسم الثاني ؛ لاتصاله به وحلوله منه محل التنوين ، فصار بمنزلة اسم واحد ينسحب التعريف على جميعه](٧٧)

فالنظرة إلى المركب الإضافي ينبغي أن تكون في حالة التركيب لا الإفراد ،كما لا يجب أن ننسى أن بعض المركبات الإضافية ترقى في مرتبة التعريف إلى مرتبة الضمير؛لأن المضاف تتحدد رتبته بحسب ما أضيف إليه، وعلى هذا يكون المضاف إلى ضمير المتكلم في أعلى مراتب التعريف . بل إن بعض الدراسات الحديثة تذهب إلى أن

الإضافة تكسب المضاف تعريفا ثانيا حيث يكون الاسم معرفا بوسيلتين [فقد يعرف الاسم بالعلمية والإضافة كما في نحو :

– قف ناج أهرام الجلال وناد هل من بناتك مجلس أو ناد].[٧٨]

و يعد موضوع الإضافة في رأيي من أهم الدلائل على عدم اطراد هذه الفكرة في أبواب النحو العربي،وأن التنكير ليس شرطا لإعراب الاسم ، ولا التعريف شرطا في بنائه؛ لأن المضاف إنما أعرب لأن الإضافة ترد الأشياء إلى أصولها كما هو ثابت في الأصول النحوية المعتمدة ، فهي ترجع بالاسم إلى حالته الاسمية الكاملة البعيدة تماما عن مشابهة الحرف التي هي علة البناء الأصلية ، فكلمة (أي) الموصولة أعربت خلافا لأخواتها بسبب إضافتها ، وعلى هذا لا يكون السبب في إعراب المضاف هو ضعف قوته في التعريف ، وإنما يرجع إلى طبيعة الإضافة التي ترد الاسم إلى أصله وتؤكد على استحقاقه للإعراب ،خلافا للضمائر والإشارات والموصولات التي لم يثبت بحال تعرضها للإضافة مما يؤكد على صلتها الوثيقة بمشابهة الحرف ولهذا تستحق للبناء .

و ليست كل إضافة ترد الأسماء إلى أصولها ؛ لأن الاسم إذا أضيف إلى غير متمكن جاز فيه البناء ، وقد علق على هذا صاحب الإنصاف حيث يقول : [ولهذا نظائر كثيرة نحو :

– أزمانَ من يرد الصنيعة يصطنع قينا ومن يرد الزهادة يزهد .

– على حينَ ألهى الناس جل أمورهم فندلا زريق المال ندل الثعلب .

ومثله : (وهم من فزع يومئذ آمنون) فبنى (يوم) لأنه أضيف إلى (إذ) وهو غير متمكن].[٧٩]

مما سبق يتضح لنا أنه ليست كل الإضافة ضعيفة التعريف، وعلى هذا الأساس فقد جاء الاسم المعرف معربا مما يؤكد على عدم اطراد تلك العلاقة التقابلية في باب الإضافة .

٢/٣/١٢ : القول بأن بناء العلم المفرد المنادى يرجع إلى قوة التعريف التي يكتسبها بعد النداء :

مذهب صاحب الفكرة أن العلم المفرد يزداد تحديدا بعد النداء ، ولهذا يلزم بناؤه . وقد وجه اعتراضه لمن ذهب إلى أن العلم المفرد معرب منصوب بغير تنوين ، أو أنه بين المعرب والمبنى قائلا :(ما معنى أن يكون بين الإعراب والبناء ؟، وهل هناك مرحلة وسطى بينهما ؟، ومتى توجد هذه الحالة ؟) ، فهو يوجه اعتراضه هنا إلى القول بوجود مرحلة وسطى بين الإعراب والبناء ، مع أنه قد اضطر إلى القول بها في أكثر من موطن ؛ حيث ذهب إلى أن (اسم الفعل السماعي) بين الإعراب والبناء ، كما ذهب إلى أن المنع من الصرف مرحلة وسطى بين الإعراب والبناء .فكيف يمكن أن نعترض على مذهب في باب معين ثم نعود إلى قبوله في باب آخر ؟.

وقد أرجع علة بناء العلم والنكرة المقصودة إلى عامل أساسي هو (قوة التعريف)، كما أرجع إعراب النكرة غير المقصودة إلى عدم التعريف . متناسيا العلة الأساسية للبناء، وهى وقوعهما موقع الضمير.(٨٠)

فالعلم المفرد والمقصود بالنداء لما أشبها الضمير صارا ثابتين من حيث التعريف وعدم السلامة من مشابهة الحرف ، فاستوجب ذلك بناؤهما ،وليست النكرة غير المقصودة ، والمنادى الشبيه بالمضاف صالحين للوقوع موقع الضمير أبدا ؛ لأن هذا لو صح لوجب أن يلتزم النحاة ببنائها وهو ما لم يقل به أحد من قبل .

ولو أننا نظرنا إلى المعادلات التالية :

أ- يا رجلا = أدعو رجلا . (لا تساوى) أدعوك .

ب- يا كاتب الدرس = ادعو كاتب الدرس. (لا تساوى) أدعوك .

ج- يا رحيما قلبه = أدعو رحيما قلبه. (لا تساوى) أدعوك .

لوجدنا أن المنادى لا يؤول بالضمير مطلقا ، ولا يقع موقعه الذي هو العلة الأصلية للبناء .

ولو نظرنا إلى المعادلتين التاليتين :

أ- يا محمد = أدعوك . ب- يا رجل = أدعوك .

لتبين لنا صلاحية الاسم للوقوع موقع الضمير وهذا ما يبرر بناءه ، وليس للتعريف أو التنكير أي دور في هذا المجال .

وقد عورضت فكرة البناء العارض عند المحدثين من منطلق أن الإعراب أو البناء صفة ذاتية للفظ لا تكاد تفارقه أبدا ، إذ كيف نحكم على اسم بأنه معرب في تركيب ، ثم نعود لنحكم عليه بأنه مبنى في تركيب آخر مع أن بنية الاسم واحدة نحو :

– هذا محمدٌ . – يا محمدُ .[٨١]

نخلص مما سبق إلى أن علة البناء هنا ترجع إلى عامل أساسي هو وضع الكلمة داخل تركيب معين وضعا يقتضي تغيير حالتها من الإعراب الأصلي إلى البناء العارض، أو لنقل إلى حالة من الثبوت اللفظي الذي يشبه ثبوت الحرف ، وهذا القول ليس بدعا لأن هناك حالات أخرى من التحول تتشابه مع ما ذهبنا إليه نحو :

- الفعل المضارع المستحق للإعراب الذي يتحول بعد إلصاقه بنون التوكيد أو النسوة تحولا عارضا عن الإعراب إلى البناء .
- الاسم المعرب إذا أضيف إلى ياء المتكلم ، تلك التي لا يناسبها إلا الكسر على الحرف الذي يسبقها، فيتحول الاسم بعد اتصاله بها إلى لزوم حالة واحدة من الثبات الشكلي (كسر ما قبل الياء) ،وهى حالة ثبات أدعى للقول بالبناء ، ولعل هذا ما دفع بعض النحاة إلى القول بأن المضاف لياء المتكلم [لا معرب ولا مبنى، وسموه خصيا وليس بشيء].[٨٢]

إن علة بناء المنادى في نظري هي التركيب مع الأداة ،لأن قولنا :

يا محمد = أدعوك .

والثابت عند الأئمة أن كل ما ركب حقه البناء كـ (العدد واسم لا النافية للجنس) تلك الوضعية هي التي أوجبت البناء وامتناع التنوين بعد الإعراب والتنوين ، وهذا بناء عارض ؛ لأن الاسم متمكن من الاسمية بدليل جواز تنوينه في الضرورة ورجوع تنوين التمكين إليه .[٨٣]

وقد علل سيبويه البناء في باب العلم المفرد بأنه لما كثر في كلام العرب حذفوا منه التنوين وجعلوه بمنزلة الأصوات نحو : (حَوبَ) وما أشبهه.[٨٤]

أما المنادى المضاف والشبيه بالمضاف والنكرة غير المقصودة فإن الإعراب فيها يرجع إلى أن علة التركيب مستبعدة معها لعدم القصد والخطاب فبقيت على أصلها في الإعراب والتمكن .

٢/٣/١٣ : القول بأن اسم (لا النافية للجنس) فيه نوع من الترادف بين التعريف والتنكير:

ذهب د.أحمد عفيفى إلى أن اسم (لا النافية للجنس) فيه نوع من الترادف بين التعريف والتنكير،حيث يُنظر إليه على أنه نكرة في صيغته ، معرفة في مضمونه ؛ لأنه يميز مفهوم الجنس هذا عن غيره ، وهو هنا يحاول من خلال هذا المنحى إيجاد تكأة يعلل عليها بناء اسم (لا) على الرغم من كونه من النكرات وهو ما لا يتفق بحال مع هذه الفكرة الجديدة ؛لأن التنكير فيها يتقابل مع البناء ، ولهذا نجده يحاول أن يقترب من التعريف ليعلل به البناء .

والعجيب أن صاحب الفكرة الأصلي د. أحمد ياقوت قد أقر بأن هذه العلاقة الدلالية من الاستحالة أن تطبق في هذا الباب [في باب لا النافية للجنس نجد عكس هذه العلاقة ، أي أن النكرة تبنى والمعرفة تعرب].[٨٥]وقد برر استحالة التطبيق هنا بأن النكرة في باب (لا) تفيد الشمول والعموم ولا تفيد التخصيص ، ومن ثم فلا داعي للإعراب الذي يفيد التخصيص والتعيين .

أما د.عفيفى فلم يقنع باستحالة تطبيق الفكرة في هذا الباب ، فأرجع البناء إلى وجود حالة من التعريف في (لا النافية للجنس) .

ونحن في هذه المسألة أمام حالة من البناء العارض لكلمات معربة تأتى مبنية في موقع اسم لا، ذلك البناء مرجعه إلى وضع الكلمة في تركيبها الجديد مع (لا) ، حيث ركب الاسم مع (لا) تركيبا يقتضي البناء،وحمل البناء هنا على مثيله في العدد المركب نحو (خمسة عشر) ، وقد نص النحاة على ذلك حين ذكروا أن (لا) ركبت مع الاسم النكرة بعدها فصارا شيئا واحدا .[٨٦]

وقد نظر كثير من النحاة إلى هذا البناء العارض على أنه نوع من الوسطية بين الإعراب والبناء ، حتى إنهم قالوا إن البناء هنا يشبه الإعراب،وليس أدل على ذاك من

نص ابن السراج على أن اسم (لا) مبنى يضارع المعرفة ،والفتح فيه يشبه النصب.[٨٧] فالبناء هنا بناء عارض بدليل أن تابع الاسم يجوز فيه الإعراب والتنوين على الأصل قبل التركيب نحو:(لا رجل ولا غلاما لك) .

فالتركيب بالنسبة للاسم المفرد هو علة بنائه بناء عارضا وخلوه من التنوين ، أما المضاف والشبيه بالمضاف فالتركيب معهما يستحيل لأن الإضافة ترد الاسم إلى أصله من الإفراد والإعراب ، كما أن التركيب لا يكون مع كلمتين مترابطين معا بعلاقة إسنادية أو إضافية .

وقد احتج د.عفيفى بدخول العلم في موقع اسم لا ففي هذا دليل على أن في اسم (لا) نوعا من التعريف، وإلا ما صح أن يحل فيه العلم وهو تعريف ضعيف أقرب إلى التنكير .

ونحن لا ننكر أن العلم يقع موقع اسم لا وذلك نحو :

- لا أمية في البلاد . - لا هيثم الليلة للمطى .
- قضية ولا أبا حسن لها .

غير أن هذه الأعلام ليست معارف ، وإنما هي نكرات بدليل صحة وقوعها موقع اسم (لا) الذي لا تصح فيه غير النكرة ، والسر في تحول هذه الأعلام إلى التنكير يرجع إلى أنها نقلت إلى المثل ؛ حيث ضرب بأصحابها المثل في الفروسية والجود والحكمة ، كما أنها ليست في موقع الاسم على التحقيق وإنما هي في موقع المضاف المحذوف؛ فهذا من قبيل حذف المضاف وإقامة المضاف مقامه، والتقدير:(لا مثل).[٨٨]

وقد استشهد بميل بعض النحاة إلى إعراب (لا) مع اسمها مبتدأ كدليل على وجود نوع من التعريف في هذا الموقع ، وهذا وإن صح فلن يكون ملزما لنا للقول بالتعريف ؛ لأنه من السهل أن يدرج هذا النوع من المبتدأ ضمن هذه الكوكبة من الكلمات التي تدخل تحت عنوان (الابتداء بالنكرة) .

٢/٣/١٤ : القول بإعراب (أمس) وفاقا لفكرة التعريف والتنكير:

بداية ينبغي أن ننص على أن باب (أمس) من الأبواب التي تطرد فيها هذه الفكرة اطرادا واضحا بلا لبس أو تأويل ، حيث يلتقي (التعريف مع البناء) ، و (التنكير مع الإعراب) ، فهذا التقابل من المسلمات في النحو العربي ، وقد نص على ذلك جل النحاة حيث قالوا إن : [أمس في كلام العرب مبنى على الكسر أبدا ، فإذا أضيفت أو دخلت عليه (ال) أعربت ونكرت].(٨٩)

ومع هذا لاينبغى أن نغفل الأمور التالية :

أ- إن البناء في (أمس) ليس مجمعا عليه عند النحاة ، وليس متفقا عليه في كل اللغات؛ لأن من العرب كـ (تميم) من يجعل (أمس) منصرفا يجرى مجرى الاسم المتمكن رغم ما فيه من التنكير ، ومنهم من يجعل حركة بنائه على الفتح لا على الكسر ، ومن النحاة من يذهب إلى إعرابه وصرفه.(٩٠)

ب- نحن لا ننكر أن (أمس) معرفة ، وأن دخول (ال) عليه يؤدى إلى تنكيره ، ولكن هل التعريف في (أمس) بنفس قوة التعريف في (الضمير والإشارة) ؟، وإذا كان ذلك كذلك فلماذا أعرب (غد) وهو يعين اليوم الذي يلي يومك مباشرة مع استحقاقه —وفق هذه القاعدة- للبناء ؟ ؛لأنه لو صحت قوة التعريف في (أمس) كعلة بناء، لوجب أن يبنى(غد) على الدرب نفسه وهو ما لم تقل به العرب .

ج- هناك الكثير من الظروف التي تشبه (أمس) في كونها لشيء بعينه نحو:
(ضحوة ، وعشية ،ومساء) فهي ليوم معين ، ولكنها لا تتعرف ؛ لأن تعريفها ليس بمعنى (ال) ، فهي رغم شبهها بـ (أمس) فإنها معربة.(٩١)

د- جعل بعض القدماء بناء (أمس) يرجع إلى علة أخرى ، ففي مقارنة بين (أمس)، و(غد) ذهب السهيلي إلى أن [(غد) جعل له اسم يترجم به عن جميعه وهو مشتق من أقرب ساعة منك إلى يومك ، إلا أن (أمس) مبنى ، و(غد) معرب ،فعل بكل واحد منهما ما فعل بالفعل الذي في معناه ، ولذلك جاء (أمس) بلفظ الأمر حين أرادوا بناءه كما بنى الفعل الماضي الذي صيغ من أجله ، ولم يجيء بلفظ الفعل لئلا يلتبس بالفعل الماضي ، ولعله قد جاء و ليس ببعيد أن يكون قول الراجز :

– لقد رأيت عجبا مذ أمسى .

أن يكون أراد (أَفعَل) ، فأمس أي الأيام كان إذا ولى يومك ماضيا فهو (أمس) ، وهذا الصواب لا ما ذُهِبَ إليه من علل البناء في (أمس) بتضمن الحرف أو ما شابه الحرف ، فإن ذلك ينكسر عليهم في (غد) بما ليس لهم عنه مندوحة ولا صرف][٩٢] . وقد أكد السيوطي على هذا المعنى أيضا حين ذهب إلى أن (أمس) استبهم استبهام الحرف فأشبه الفعل الماضي فاستحق البناء ، بينما أعرب (غد) على كل اللغات لكونه منتظرا أشبه الفعل المستقبل فاستحق الإعراب .[٩٣]

فالنحاة كما عرضنا لا يرجعون بناء (أمس) إلى التعريف أو إلى مشابهة الحرف، بل يرجعونه إلى الفعل المناسب لمدلول الظرف ، فـ (أمس) ناسبه المضي فبنى، و(غد) ناسبه الحال والاستقبال فأعرب .[٩٤]

٢/٣/١٥ : الحكم بإعراب (الآن)مطلقا في كل الأحوال :

ذكر د.أحمد عفيفى أن النحاة لم يتفقوا على بناء (الآن) ، وإن كان الكثيرون على بنائها على الفتح ، أما هو فقد ذهب إلى أنها معربة حتى إن ما ورد منها ظرفا فهو منصوب وليس مبنيا ، وقد أرجع إعراب (الآن) إلى أنها ضعيفة في التعريف ؛ لأنها معرفة بـ (ال) وتعريفها من خارجها .

ونحن نراه في هذا الباب يناقض فكرته ؛ وذلك لأن (الآن) معرفة وحقه البناء كما ذهب إلى ذلك أكثر النحاة ، وهو ما يطرد تماما مع فكرته، أما أن يذهب إلى أنها معربة فهو مخالف تماما لما يحاول أن يقعد له .

والسبب الذي دفعه إلى هذا المنحى هو التحرز من القول ببناء (الآن) مع كونه معرفا بـ(ال) خشية أن يلزمه هذا أن يقول ببناء المعرف بـ (ال) وهو ما سبق وذهب إلى إعرابه ، ولهذا فقد آثر السلامة فذهب إلى إعراب (الآن) تمشيا مع المحلى بـ (ال) حتى تطرد القاعدة في البابين .[٩٥]

ولسنا نرى سببا يدعو إلى معارضة جمهور النحاة فيما ذهبوا إليه من بناء (الآن)؛ لأن النحاة لم يختلفوا في بنائها، وإنما اختلفوا في علة البناء على النحو التالي:

- ذهب البصريون إلى أنه مبنى لأنه شابه الإشارة .
- وذهب السيرافى إلى أنه مبنى لأنه ألزم موضعا واحدا فأشبه الحرف لأن الحروف تلزم مواضعها.
- وذهب الكوفيون إلى أنه مبنى لدخول (ال) عليه منذ وضعه وهى فيه بمعنى: (الذي آن) ، وقد تقام (ال) مقام (الذي) طلبا للتخفيف نحو : (من القوم الرسول الله منهم) .(٩٦)

فالنحاة لم يختلفوا في بناء (الآن) بل أجمعوا على بنائه ، و ما ذهب إليه د.أحمد عفيفى فهو يؤدى إلى :

أ- الخروج عن قاعدته التي يحاول توطيد أركانها في الأبواب النحوية .

ب- مخالفة إجماع النحاة على البناء . ج- التخبط في التقعيد وعدم الاطراد .

٢/٣/١٦ : القول بأن في (قط،وعوض) نوعا من التعريف يستدعى بناءهما على الضم:

ذهب د. عفيفى إلى أنه : في(قط ،وعوض) نوع من التعريف يؤدى إلى بنائهما على الضم ، فقد ذكر أن(قط) ظرف تقتصر دلالته على الوقت الماضي ،فدلالته معرفية محددة على الوقت الماضي وهذه الدلالة المحددة هي التي اقتضت بناءه على الضم .

ونحن لا نقنع كثيرا بهذه الفكرة لأنها لا تثبت أمام الواقع اللغوي ؛ لأن البناء هنا لو كان مترتبا على مسألة التعريف لاستوجب ذلك ضرورة القول ببناء الظروف التي لها دلالة محددة، وهذا لم يحدث مع (غد) وهو ظرف مقطوع عن الإضافة ، وله دلالة محددة على الوقت الآتي بل على الساعة التي تلي يومك مباشرة، ومع هذا استحق الإعراب .

وهل كون (قط) يحدد الزمن الماضي يستوجب أن يدرج ضمن طائفة المعارف بالرغم من أن النحاة قد نصوا على أن جملته تفسر بمعنى (مذ ...إلى)؟

إن تحديد (قط) للزمن الماضي في مقابل الحال والاستقبال تحديد ناقص ؛ لأن في (قط) نوعا من الإبهام يكمن في أنها لا تحدد نقطة زمنية بعينها في الزمن الماضي ، في

الوقت الذي نجد فيه بعض الظروف تحدد مدلولها الزمني تحديدا دقيقا، وعلى هذا الأساس لا نجد داعيا لإقحام مسألة التعريف في (قط،وعوض) كمبرر للقول ببنائهما؛ لما يترتب على هذا من ضرورة القول ببناء كل الظروف التي تنقطع عن الإضافة وتتحدد دلالتها الزمنية .

٢/٣/١٧ : تعديل قاعدة إعراب (أسماء الأفعال) وبنائها تبعا للتعريف والتنكير:

ينبغي علينا أن نقر أن هذا الباب من الأبواب التي تطرد فيها هذه الفكرة بكل وضوح فـ :

- نزالِ ← اسم فعل قياسي ← مبنى ← معرفة.
- صه ← اسم فعل سماعي ← مبنى ← معرفة.
- صهٍ ← اسم فعل سماعي ← معرب ← نكرة.

وقد حاول صاحب الفكرة أن يعطى باب اسْم الفعل وضعا جديدا في ضوء هذه العلاقة التبادلية على النحو التالي :

- ما يستخدم معرفة ← يجب بناؤه .
- ما يستخدم نكرة ← يجب أن يعرب بالحركات المقدرة .
- ما هو بين التعريف والتنكير ← يجب أن يكون بين الإعراب والبناء .

وبالرغم من إيماننا الكامل باطراد هذه الفكرة في هذا الباب ، فإننا لا ينبغي أن نغفل أن لبعض النحاة رأيا مختلفا في توجيه هذا الباب على النحو التالي :

أولا: ذهب بعض النحاة إلى أن التنوين في أسماء الأفعال لا يطرد في هذا الباب ، وإنما يطرد فيما آخره (ويه).[٩٧]

ثانيا: و ذهب بعضهم إلى أن التنوين هنا ليس للتنكير ، بل هو تنوين الوصل ، يدل على أن ما اشتمل عليه موصول بما بعده ، وحذفه يدل على أن ما اشتمل عليه موقوف عليه بعد حذفه، فإن ورد في كلام العرب (اسم فعل) حذف تنوينه ولم يوقف عليه كان ذلك من قبيل الوصل بنية الوقف .[٩٨]

وقد ذهب إلى هذا السهيلي والمالقى حيث نصا على أن من فوائد التنوين التفرقة بين المنفصل والمتصل [٩٩]

ثالثا: ذهب بعض المحدثين إلى أن هذا التنوين ليس من خصائص الأسماء ،ولكنه نون لحقت هذه الأبنية الثنائية لتكثيرها أو تثليثها بعد أن استقرت الوحدة الكلمية في الثلاثي ، ولهذا لم ينون منها ما كان كثير الحروف ، واقتصر التنوين فيها على الثنائي .(١٠٠)

وثمة ملاحظة أخرى في هذا الباب وهى أن ما وسمه النحاة في هذا الباب بأنه معرفة ترك فيه التنوين نحو: (بله) ، وما وسموه بأنه نكرة التزموا فيه التنوين نحو: (واها) .ولكن هل معنى هذا أن ترك التنوين دليل على التعريف في (بله ، و آمين) ؟ .

إن هذا الأمر غير ثابت لأن هذه الأسماء (بله ، وآمين) لم ترد منونة حتى يحكم بأن ترك التنوين فيها دليل على التعريف ، فكان ينبغي على صاحب الفكرة أن يتوقف في توصيف تلك الفكرة عند حد ما يتعاور عليه التنوين وعدم التنوين .(١٠١)

و الثابت أن (اسم الفعل) يشارك الاسم في التنوين، ويشارك الفعل في المعنى ، ويشارك الحرف في البناء(١٠٢)،ولا ندرى كيف نحكم على هذا المبنى الصرفي بالتعريف أو التنكير وهو الذي يمت بصلة وثيقة إلى كل من (الاسم ،و الفعل ،و الحرف) في آن واحد ، ولعل هذا ما دفع د.المخزومي إلى أن يتسائل:[وكيف يفرق النحاة بين ما كان نكرة منه في زعمهم ، وما كان معرفة ؟، الواقع أن النحاة لم يستطيعوا أن يقدموا لنا تفسيرا مقبولا للتعريف والتنكير في هذه الأفعال التي هي أبعد ما تكون عن التعريف والتنكير].(١٠٣)

فحجة النحاة في تقسيم اسم الفعل إلى معرفة ونكرة غير مقنعة ، و يعتريها غمط لحق اعتبار الفعلية في هذا الباب؛ لأن من يحكم بتعريفها وتنكيرها يتوقف بنظره عند اعتبار الاسمية فيها متناسيا اعتبار الفعلية الذي يتجلى في علاقاتها الإسنادية وخاصة أنها تعمل فيما بعدها ولا يعمل فيها ما قبلها .(١٠٤)

بناء على ما سبق فإنه ينبغي علينا أن نتوقف في هذا الباب عند حد ما يتراوح من هذه الأسماء بين التعريف والتنكير ، و الأصوب عندي أن ننظر إلى التنوين هنا على أنه دليل انفصال واتصال ، فهذا أيسر كثيرا من اعتبارات التعريف والتنكير .

* * *

٣: الخاتمة والتعقيب :

بعد هذا النقد التحليلي الذي قدمناه بين يدي فكرة إمكانية تأثير التعريف والتنكير في الإعراب والبناء رأينا من خلال المداخلات التي قدمناها أن مسألة قوة التعريف وأثرها في البناء فكرة لا يمكن الحكم لها بالاطراد في الأبواب النحوية ، بل إنها لا تطرد في باب المعارف وهو ما كان ينبغي لها أن تطرد فيه من غير تأويل أو تعليل ، وهذا يدعونا إلى القول بأن العلل التي رصدها النحاة للقول ببناء الاسم تظل قاصرة على علة مشابهة الحرف وثبوت المبنى الصرفي على هيئة بنيوية واحدة مهما تغيرت العوامل والمؤثرات الإعرابية.

ونود قبل أن نختم بحثنا في هذا الموضوع أن نثبت بعض الأفكار الآتية :

٣/١ : إن أي قاعدة علمية ينبغي لها – كي تحظى بالشمولية – أن تطرد في بابها فتسرى على أجزاء الباب الذي وضعت له .

وهذه الفكرة التي بين أيدينا نشأت في الدرس النحوي القديم على أبواب نحوية بعينها ، لها ملامحها الخاصة وصفاتها المشتركة وهى (العلم المختوم بويه ، اسم الفعل ، اسم الصوت ، أمسِ ، الممنوع من الصرف) ، فهي لم توضع ليقصد بها الاطراد في كل الأسماء.

وقد حاول المحدثون إحياء هذه الفكرة بتعميمها على أبواب النحو العربي لتشمل كل الصيغ الاسمية ، فلم تطرد ، فأقحمت إقحاما في كثير من الأبواب وهو مالا يتفق بحال مع أصول المنهج العلمي القائم على الاطراد من غير إقحام أو تأويل ، فهي لا تطرد في باب المعارف في كل من (العلم ، مثنى الإشارة ، مثنى الموصول ، المحلى بال، المضاف لمعرفة ، المنادى المضاف لمعرفة) .

وقد اعترف د. عفيفى بهذا في ثنايا البحث حيث ذهب إلى أنه[ليس كل تعريف سببا في بناء الكلمة ، بل لابد أن يكون التعريف قويا معينا للمراد .....][١٠٥]

٣/٢: أصل نحاتنا القدماء للاسم العربي، فذكروا أن الأصل فيه هو (التنكير والإعراب)، وقد يطرأ عليه وفق مقتضيات الاستعمال والتركيب عملية (التعريف والبناء)وذلك لعلل محددة ، وهنا تثور تساؤلات مهمة :

أ – هل كانت فكرة تأثير (التنكير في الإعراب) في ذهن واضعي اللغة والمتكلمين ؟ .
ب– وهل تغير أصل الإعراب إلى البناء مرتبط بتغير أصل التنكير إلى التعريف ؟ .

٣/٣ : حصر القدماء الأسماء المبنية في : (الضمير – المبهم – الأسماء النواقص – أسماء الاستفهام – أسماء الشرط – أسماء الأفعال – الأسماء المركبة مع الأصوات – الأسماء المعدولة – المنادى المعرفة – النكرة المقصودة – الظرف المقطوع من الإضافة).[١٠٦]

و لا يوجد بين كثير منها أي رحم موصولة ، ولا نستطيع أن نجزم بأن التعريف عنصر سار في معظمها . وكل قسم من هذه الأقسام له علة بنائه الخاصة ،وقد أيد تلك العلل كثير من نحاتنا المحدثين وحاول ضبط الفكرة بأسلوب لا يخرج كثيرا عما ذكره النحاة ، فهذا هو الأستاذ الدكتور تمام حسان يضع تأصيلا للأسماء من حيث الإعراب والبناء قابلا للاطراد وموافقا في الوقت ذاته لآراء الأقدمين حيث يقول :

[فالأصل في الكلمات التركيبية المحصورة : (الضمائر، المبهمات، الظروف، العدد) هو: الجمود ، البناء ، الرتبة ، الافتقار المتأصل . والأصل في الكلمات الاشتقاقية أن تكون : من ثلاثة أحرف وأن تتحقق أصولها بحسب اشتقاقها . والأصل في كل اسم أن يكون مفردا مذكرا نكرة عربي الوضع غير وصف ولا مزيد ، ولا يواطيء للفعل في وزنه الغالب عليه ، معربا صحيح الأصول ، دالا على ما وضع له .[١٠٧]

فالأستاذ الدكتور تمام حسان في النص التأصيلي السابق يوجه الإعراب والبناء وفق فكرة التركيب والحصر ، وهى فكرة لا تكاد تخرج عن معنى الثبوت الذي يوجب البناء للأسماء .

لقد كان جل تركيز القدماء منصبا على ظاهرة الإعراب والبناء متأثرين بالعامل النحوي الذي شغل النحاة عن كثير من مسائل اللغة وجعلهم كما قال ابن مضاء: [يلتزمون مالا يلزمهم ، ويتجاوزون فيها القدر الكافي فيما أرادوه منها].[١٠٨]

ومع هذا لا نكاد نرى لهذه الفكرة أو هذه العلية المخترعة أي أثر في الدرس النحوي بل إن أصحاب العلل النحوية جميعا لم يعلل واحد منهم للبناء بالتعريف أو للإعراب بالتنكير مما يدل على استحالة تلك الفكرة .

٣/٤ : ولو أننا سلمنا بصحة تلك العلية المستحدثة للإعراب والبناء فكيف نبرر الإعراب أو البناء فيما يلي :

أ – الاسم المعرب من جهتين : وهو الذي تتبع حركة الحرف الذي قبل الآخر حركة إعرابه مثل (امرُؤ، امرَأ، امرِيء) فكيف يفسر هذا الإعراب من جهتين؟ وهل نقول إن هذا الاسم أوتى– مثلا – قسطين من التنكير قد أوجبا إعرابه من مكانين؟![١٠٩]

ب – المعرب الذي جرى إعرابه على غيره نحو (غير قائم الزيدان) و(ما جاء غير زيد) فكيف نفسر الإعراب لغير مع أنه مستحق لما يليها ؟!.[١١٠]

ح – الاسم الذي يعرب أصله ويبنى فرعه نحو : (حذامِ) فهو مبنى وأصله معرب لأنه معدول عن (حازمة) وهى صيغة معر به .[١١١]

د – الاسم الذي يجوز فيه الإعراب والبناء : وهو الذي يضاف إلى الجملة جوازا نحو : (هذا يوم جاء زيد) ومنه :

على حين عاتبت المشيب على الصبا فقلت ألما أصح والشيب وازع .

هـ – الاسم المبنى الذي جيىء به على صورة المعرب : مثل (أي) الموصولة التي قيل إنها مبنية بلا سبب في نحو (اللهم اغفر لنا أيتها العصابة).[١١٢]

و – الاسم الذي يتعاقب عليه تعريفان نحو :

فينة ← الفينة إلا هة (الشمس) ← الإلاهة

شعوب ← الشعوب نسر ← النسر

فهذه الأسماء معارف في الأصل ، وزاد تعريفها بدخول (ال) عليها فاعتقب عليها تعريفان .فهل نقول إن التعريفين هنا يوجبان لها البناء مع مجيىء كثير منها معربا ؟[١١٣]

٣/٥ : ثمة علاقة وثيقة الصلة بين (التعريف والتنكير) و بعض الأبواب النحوية مثل: علاقة التعريف بأبواب (المبتدأ ، صاحب الحال) ، وعلاقة التنكير بأبواب (الحال ، والتمييز ، المبتدأ الوصف). فهل يشترط وفق ما قال به المحدثون أن يكون ما يشغل موقع الحال والتمييز والوصف معربا ؟! أم أن هذه الفكرة الحديثة فيها تمحل شديد وخروج عن واقع اللغة ومقتضياتها ؟ !

٣/٦ : إن مسألة الإعراب والبناء تتعلق كما هو ثابت بالحرف الأخير من مبنى الكلمة ونحن نجد مثلا أن البناء يتضح على المستوى الشكلي في نحو :

(هذا أخي ، رأيت هذا ، سلمت على هذا)

والإعراب يتضح في :

(محمدٌ أخي ، رأيت محمدا ، سلمت على محمدٍ)

والإعراب لا يكاد يتضح مطلقا في نحو :

(مصطفى أخي، رأيت مصطفى ، سلمت على مصطفى)

فكلمة (مصطفى) لم يتغير مبناها الصرفي بتغير المؤثر الإعرابي ، والموقع النحوي، وقد حكم عليها بالإعراب لأنها اسم علم معرفة سالم تماما من مشابهة الحرف، أخرجته هذه السلامة عن حيز البناء مع ثبوت آخره ، وهو مع هذا الثبوت الشكلي قابل تماما لورود المعاني التركيبية المختلفة عليه .

* * *

وبعد :

فقد طفنا خلال هذا البحث بين آراء القدماء والمحدثين في علل الإعراب والبناء وتنوين التنكير ، ومحاولة إثبات وجود علاقات تركيبية بين (التعريف والبناء) ، و(التنكير والإعراب) ، حيث جعل بعض المحدثين من التعريف والتنكير علة من علل الإعراب والبناء منطلقين في ذلك مما أرساه النحاة من قواعد في إطار دراستهم لتنوين التنكير .

ويمكننا من خلال ما سبق أن نخلص إلى:

١ – إن فكرة تنوين التنكير مقصورة على أبواب بعينها لا تتعداها إلى غيرها من أبواب النحو ، وهذا أدعى إلى القول بأن تأثير التعريف في البناء أو التنكير في الإعراب

فكرة قاصرة على هذه الأبواب لا يمكن أن تتخطاها بحال لتصبح فكرة مطردة مهيمنة على أبواب الدرس النحوي بشكل عام.

٢ - أفاض القدماء في تحديد علل الإعراب والبناء وجدَّ المحدثون في نقد تلك العلل وتحليلها من وجهات نظر متباينة ، ومع هذا لم نسمع لهذه الفكرة أي صدى بعيدا عن أبوابها المخصوصة ،وقد كان الأجدر بنا في الدرس النحوي الحديث أن نتخطى مسائل العلية وأغوارها المتشعبة – التي اعتمدت في كثير من أصولها على الدرس العقلي المنطقي – إلى دراسة القيم الجمالية لمسائل النحو ، فبدلا من أن نسأل لماذا أعرب ؟، ولم بنى ؟ ولماذا عرف؟ ، ولماذا نكر ؟. نقول إنه دخله الإعراب والبناء وفق استعمال أهل اللغة له وتواضعهم على ذلك، ثم نسأل أنفسنا السؤال الأكثر أهمية :

ما هو الغرض الدلالي وما الوظيفة التي يؤديها هذا المبنى في هذا التركيب بعينه؟

لأن تخليص النحو من مسائل ما وراء اللغة – كالعلية والتأصيل – كفيل بتفريغ الدرس النحوي للحديث حول التركيب النحوي ودلالات التراكيب النحوية وهى أمور تبحث في واقع اللغة وتعايش روحها وذوقها اللغوي.

٣- إن فكرة قوة التعريف بوصفها علة من علل البناء ، فكرة لا تطرد مطلقا في الدرس النحوي ؛ لأنها وإن صحت في أبواب بعينها ، فإنها لا تصح في كثير من الأبواب الأخرى وهو أدعى إلى التخلي عن مثل هذه الأفكار التي لا تفيد البحث اللغوي شيئا جديدا بقدر ما تؤدى إلى توسيع البحث فيما وراء الفكر النحوي .

* * *

الهوامش :

(١) انظر: الكتاب ١٣/١ ،الإيضاح في علل النحو ص ٧٧ .

(٢) انظر:الإيضاح في علل النحو ص ٩٨، أسرار العربية ص ١٣٣.

(٣) انظر:الجمل للزجاجى ص ٢٦٠ ،مفتاح العلوم ص ١٤١ ، شرح التصريح١/٤٧ .

(٤) انظر:اللمع ص ٤٥ ،المقرب ص ٣١٦ ،كشف المشكل ص ١٣ .

(٥) انظر:الكتاب ١٩٩/٢ ،٣٠١/٣ .

(٦) انظر:انظر الكتاب١٩٩/٢ ،٢٠٣ ،٣٠٢/٣ .

(٧) انظر:الإيضاح ص ٩٨ ،شرح المفصل٢٩/٩ ، شرح التصريح١/٣٢ الأشباه والنظائر٢/٥٩ .

(٨)انظر:الأصول ص ١٠٢ .

(٩)انظر:دراسات نقدية ص ٢٢ .

(١٠) الإيضاح ٩٨ ، حاشية الصبان ١/ ٣٤ رصف المباني ص ٣٤٤.

(١١)انظر: شرح المفصل ٩/ ٢٩ .

(١٢)انظر: شرح الأشمونى٣ /٢٧.

(١٣) انظر:الصبان١ / ٣٥.

(١٤) انظر:الكتاب٢ / ٢٠٢ ، يسين ٣٣/١ .

(١٥) انظر: شفاء العليل ١ / ٢١٦ ، الأشباه والنظائر ٢ / ٥٩ .

(١٦) من أسرار اللغة ص١٩٨ ،١٩٩.

(١٧)انظر : الكليات ص ٩٩ ،شرح المفصل ٢٩/٩ .

(١٨)انظر:حاشية الصبان١/٣٤.

(١٩)انظر:شرح الكافية٢/٨١ ،حاشية الشيخ يس ٣٣/١.

(٢٠) في نصوص النحاة ما يوحي بأن القصد (أي المتكلم) له دورة في تلك المسألة حيث نص الأشمونى على أن اسم الفعل متى قصد تنكيره نون ومتى قصد تعريفه جرد من

التنوين،وفى هذا دلالة على أن قصد المتكلم للتنكير هو ذاته المخرج للاسم عن مقتضى الإعراب إلى البناء العارض .

= انظر: شرح الأشمونى ٣/ ٢٠٧.

(٢١) نظر: العلامة الإعرابية ص ١٥٩ ، ١٩١ ، ٢٠٩ .

(٢٢) انظر : في علم اللغة التقابلىص١١٦، ١١٥ .

(٢٣) التعريف والتنكير في النحو العربي ص٦٩ .

(٢٤) المصدر السابق ص ٦٧ .

(٢٥) السابق نفسه ص٦٨

(٢٦)السابق نفسه ص٧٣ .

(٢٧) السابق نفسه ص٨٣

(٢٨) لسابق نفسه ص٨٧ وما بعدها.

(٢٩) السابق نفسه ص٩٦

(٣٠) السابق نفسه ص ١٠٠ وما بعدها.

(٣١) السابق نفسه ص١١٠ .

(٣٢) السابق نفسه ص١٣٢ .

(٣٣) السابق نفسه ص١٣٥ .

(٣٤)السابق نفسه ص١٣٤ .

(٣٥) السابق نفسه ص١٤٥ وما بعدها.

(٣٦) السابق نفسه ص١٥٣ . (٣٧)السابق نفسه ص٥٤.

(٣٨) السابق نفسه ص١٥٥ .

(٣٩) السابق نفسه ص ١٦٦.

(٤٠) السابق نفس ص١٧١ .

(٤١) (٤١) السابق نفسه ص١٨٠.

(٤٢) السابق نفسه ص١٨٩ .

(٤٣) السابق نفسه ص٢٢٠.

(٤٤)السابق نفسه ص٢٢٤ .

(٤٥)السابق نفسه ص٢٢٩.

(٤٦) السابق نفسه ص٣٩ .

(٤٧) انظر :الكتاب٢/٥ ،شرح المفصل ٨٥/٥ ، دلائل الإعجازص١٣٦ .

(٤٨) حاشية الصبان ٥٧/١ .

(٤٩) انظر:شرح شذور الذهب ص٣٥ .

(٥٠) انظر :شرح الكافية ٥/٢ .

(٥١) القاعدة النحوية ص٩٣ .

(٥٢) الكتاب ٦/٢ .

(٥٣) الكتاب٣ /٣٢٢ .

(٥٤) انظر: الإنصاف ٣٤٥/١ .

(٥٥) انظر: أسرار العربية ص١٣٧ ،شفاء العليل ٦/١ ٢. .

(٥٦) انظر:حاشية الصبان١/١٦١ .

(٥٧) انظر:حاشية الشيخ يس ١٢٧/١ .

(٥٨) انظر: الجمل للفراهيدى ص١٣٢ ،أمالى ابن الحاجب٦٢/١ .

(٥٩) شرح شذور الذهب ص٣٣ .

(٦٠) انظر : النحو الوصفي ١٣٦/١ .

(٦١) انظر : الإنصاف٧٠٩ ،٧١٣ .

(٦٢) انظر :الأشباه والنظائر١/٨٣ ،٢٧٤ .

(٦٣)شفاء العليل ص١٧٢ .

فطن الرسول ﷺ إلى هذا التصور الذي نص عليه النحاة ، وذلك من خلال حديثه المعروف ، حين طرق عليه الباب طارق فقال: من؟ ، قال الطارق: أنا ، فقال ﷺ :أنا أنا ، فكأنه قد كرهها ، وفى دليل على أن العلم أعرف من الضمير ، وأقل منه شيوعا واشتراكا . = سنن أبى داود كتاب الأدب ١٣٩/١٨٧/(٥/٣٧٤)

(٦٤) دراسات نقدية في النحو العربي ص١١٧ .

(٦٥) انظر : نتائج الفكر في اللغة والنحو ص٨٦ .

(٦٦) الأشباه والنظائر ١١٢/٢ .

(٦٧) شرح المفصل٤٤/١ .

(٦٨) انظر: الأشباه والنظائر٢/٢٢٤، ١١٢ ،أمالى ابن الحاجب ص٥٣ .

(٦٩) انظر: الإيضاح في علل النحوص٩٩ .

(٧٠) انظر: شرح المفصل ٢٩/٩ .

(٧١) انظر: ظاهرة التنوين ص٨٩ ، فقه اللغة المقارن ص١٢٦ .

(٧٢) انظر: النون وأحوالها ص٣٨ .

(٧٣) انظر : نحو وعى لغوى ص٥٦ .

(٧٤) انظر : النحو الوصفي ٥٩/١ .

(٧٥) انظر :نتائج الفكر ص٢١٥ .

(٧٦) ورد في اللغة الكثير من الكلمات العربية التي استعملت معرفة دون أن تدخل عليها (ال) وذلك مثل : (شَعوب ، عَرَفَه ، كَحل ، أُ سامة). وهذه الكلمات معارف وضعية

لا تفتقر إلى دخول (ال) عليها نظرا لآن تعريفها لفظى ، وهذا يدل على أن ما تدخل عليه (ال) يخضع لعملية التعريف. =المزهر ١٥٧/٢ .

(٧٧) انظر: نتائج الفكرص٢١٥.

*هناك بعض المسائل التي قد تسم الإضافة بالتعقيد ؛وذلك لأن هناك بعض الكلمات التي لها مسلك خاص في مسالة الإضافة مثل :

– الكلمات الموغلة في الإ بهام نحو (غير ، مثل ، شبه، خدن)

– الإضافة اللفظية .

فهذه الطائفة من الكلمات لا تتعرف بالإضافة إلا في سياقات بعينها ، كدلالة اسم الفاعل على الاستمرار ، أو وقوع (غير)بين ضدين لا ثالث لهما . = الجمل للزجاجىص ١٨٠ ،الكليات ٢٩٨/٣

(٧٨) الأسلوبية ص٦٥ .

(٧٩) الإنصاف في مسائل الخلاف ص٢٨٩ وما بعدها .

(٨٠) ذهب ابن هشام إلى أن النصب يظهر على المنادى إذا لم يكن مبنيا ، وإنما يكون مبنيا إذا أشبه الضمير بكونه مفردا معرفة فإنه حينئذ يبنى على الضمة أو ما يشبهها

=انظر : شرح شذور الذهب ص٥٥ .

(٨١)انظر: دراسات نقدية في النحو العربى٤٥ ومابعدها.

(٨٢) انظر: شرح التصريح٤٧/١ ،كشف المشكل ص١٧٧ .

(٨٣) جوز النحاة نصب العلم المفرد وتنوينه في الضرورة نحو:

– سلام الله يا مطرٌ عليها وليس عليك يا مطر السلام .

– ضربت صدرها إلى وقالت يا عديا لقد وقتك الأواقى .

= انظر : كشف المشكل ص٥٢٩

(٨٤) انظر: الكتاب١٥٨/٢ .

(٨٥) في علم اللغة التقابلي ص١١٦ .

(٨٦) انظر:الإنصاف ١٩٥/١ ،٣٦٦ ،الجمل للفراهيدى ص٥٦ .

(٨٧) الأصول في النحو ٣٧٩/١ ،٦٦/٢.

(٨٨) انظر:أسرار العربية ص١٠١ .

(٨٩) انظر:الجمل للزجاجى ص٢٩٩.

(٩٠) انظر :شرح شذور الذهب ص٢٨ .

(٩١) انظر :نتائج الفكر ص٣٧٧

(٩٢) نتائج الفكر ص١١٣ .

(٩٣) الأشباه والنظائر ٢٨٩/٢

(٩٤) اعترض د.عفيفى على قول المبرد في إعراب (أمس) [فأما كسر آخر (أمس) فالتقاء الساكنين] ، ووجه الاعتراض أن ذلك تعليل ضعيف للمبرد ،إذ ليس موضعا للتخلص من التقاء الساكنين انظر : التعريف والتنكير ص١٨٣ . وأعتقد أنه لا اعتراض على ما قاله المبرد ؛ لأن المبرد لا يعنى التقاء الساكنين ، بقدر ما يعنى أن الكلمة مبنية ، واصل البناء أن يكون على سكون ، فلو ألزموا آخر الحرف السكون لالتقى ساكنان هما الميم والسين ، فلزم بناؤه على حركة لا على سكون .

فالمبرد كما يفهم من نصه يعلل لبناء (أمس) على حركة ، ولا يرجع البناء إلى التقاء الساكنين كما فهم صاحب الفكرة .

(٩٥) ذهب الزجاج إلى أن (الآن) دخلت عليه الألف واللام للتعريف وهو مبنى ، وهذا من النادر ؛ لأنه ليس في العربية مبنى تدخل عليه (ال) إلا عرف إلا المبنى في حال التنكير؛ لأن (ال) لم تمكنه لأن التنكير يخفف الأسماء ويمكنها ، فإذا وجب لها البناء

فيه لم يمكنها غيره وذلك نحو العدد ما بين (أحد عشر إلى التسعة عشر) فإن أدخلت عليها (ال) لم يتعرف أيضا ، فأما (الآن) فإنك تقول : أنت من الآنَ تفعل كذا وكذا ، وأنت إلى الآنَ مقيم فتبنيه على الفتح . = انظر:اللامات ص٥٤ بتصرف .

(٩٦) انظر:الإنصاف ص٥٢١ ،مفتاح العلوم ص١٤٤ .

(٩٧) الجني الداني ص١٤٥ .

(٩٨) انظر:اسم الفعل ص١٨٧ .

(٩٩) انظر: نتائج الفكر ص٨٦ ، رصف المباني ص١٣٩ .

(١٠٠) في النحو العربي نقد وتوجيه ص ٨٧ .

(١٠١) انظر:اسم الفعل ص١٨٦ .

(١٠٢) انظر:كتب الأحاجي والألغاز النحوية ص٣٦٤ .

(١٠٣) في النحو العربي نقد وتوجيه ص٢٠٣ .

(١٠٤) انظر: حاشية الصبان ٢١١/٣ .

(١٠٥) التعريف والتنكير في النحو العربي ص١٧٩ .

(١٠٦) كشف المشكل ص٢٤١ . (١٠٧) الأصول ص١٢٢ .

(١٠٨) الرد على النحاة ص٧٢ .

(١٠٩) انظر:الإنصاف في مسائل الخلاف ص١٩ .

(١١٠) انظر:كتب الأحاجي و الألغاز النحوية ص٣٣٧

(١١١) انظر:كتب الأحاجي و الألغاز النحوية ص٣٣٦ .

(١١٢)شرح الأشموني ٥٥/١ .

(١١٣) الأشباه والنظائر ٥٩/٢ .

****

المصادر والمراجع:

١- أسرار العربية -أبى البركات الأنبارى - طبعة ليدن -د.ت .

٢- الأسلوبية مدخل نظري ودراسة تطبيقية -فتح الله سليمان - ط١ - الدار الفنية للنشر - القاهرة -١٩٩٠ .

٣- الأشباه والنظائر في النحو - الشيخ جلال الدين السيوطي - ط١ - دار الكتب العلمية - بيروت -١٩٨٤ .

٤- الأصول دراسة أبستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب - تمام حسان - الهيئة المصرية العامة للكتاب -القاهرة - ١٩٧٧ .

٥- الأصول في النحو - ابن السراج -تحقيق عبد الحسين الفتلى - ط٣ - مؤسسة الرسالة - بيروت - ١٩٨٨ .

٦- الأمالى النحوية -ابن الحاجب - تحقيق هادى حسن - ط١- عالم الكتب - بيروت - ١٩٧٩ .

٧- الإنصاف في مسائل الخلاف - الأنبارى -تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد - دار الجيل - بيروت - ١٩٨٢ .

٨- الإيضاح في علل النحو - الزجاجي - تحقيق مازن المبارك - ط٥ - دار النفائس - بيروت - ١٩٨٦ .

٩- التعريف و التنكير في النحو العربي . دراسة في الدلالة والوظائف النحوية والتأثير في الأسماء إعرابا وبناء - أحمد عفيفى - ط١ - دار الثقافة العربية - القاهرة -١٩٩٢ .

١٠- الجمل في النحو - الخليل بن أحمد الفراهيدي - تحقيق فخر الدين قباوة - ط١- مؤسسة الرسالة -بيروت - ١٩٨٥ .

١١- الجمل في النحو - أبى القاسم الزجاجي - تحقيق على توفيق الحمد - ط٣ - مؤسسة الرسالة ودار الأمل -بيروت -١٩٨٦ .

١٢- الجني الداني في حروف المعاني - الحسن بن قاسم المرادي -تحقيق فخر الدين قباوة - ط٢- دار الآفاق -بيروت -١٩٨٣ .

١٣- حاشية الشيخ يس على شرح التصريح -يس الدين العليمى - دار إحياء الكتب العربية - د.ت .

١٤- حاشية الصبان على شرح الأشموني - محمد بن على الصبان - دار إحياء الكتب العربية - د٠ ت.

١٥- دراسات نقدية في النحو العربي - عبد الرحمن أيوب - ط١ -مكتبة الأنجلو المصرية - القاهرة - ١٩٥٧ .

١٦- دلائل الإعجاز في علم المعاني - عبد القاهر الجرجانى - تحقيق السيد محمد رشيد رضا - دار المعرفة - بيروت -١٩٨١ .

١٧- رصف المباني في شرح حروف المعاني -أحمد عبد النور المالقى - مطبعة زيد بن ثابت - دمشق -١٩٧٥ .

١٨- اسم الفعل في كلام العرب والقرآن الكريم -السيد محمد عبد المقصود - ط١ - مطبعة الأمانة - القاهرة -١٩٨٦ .

١٩- سنن أبى داود - أبى داود بن الأشعث السجستانى -إعداد عزت العداس - ط١- حمص - ١٩٦٩ .

٢٠- شرح الأشمونى - الأشمونى - دار إحياء الكتب العربية-د.ت .

٢١- شرح التصريح على التوضيح - الشيخ خالد الأزهري- دار إحياء الكتب العربية -د٠ت .

٢٢- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب - ابن هشام الأنصاري - القاهرة - ١٢٨٩ هـ.

٢٣- شرح المفصل - موفق الدين ابن يعيش النحوي - مكتبة المتنبى - القاهرة د٠ت .

٢٤- شفاء العليل في إيضاح التسهيل -محمد بن عيسى السلسيلى ٠ تحقيق الشريف عبد الله الحسيني - ط١- دار الندوة - بيروت -١٩٨٦ .

٢٥- ظاهرة التنوين في اللغة العربية - عوض المرسى جهاوي - ط١ - مكتبة الخانجي - القاهرة - ١٩٨٢ ٠

٢٦- في علم اللغة التقابلي .دراسة تطبيقية -أحمد سليمان ياقوت - ط١ - دار المعرفة الجامعية - ١٩٨٥ .

٢٧- في النحو العربي نقد وتوجيه — مهدى المخزومي -

٢٨- القاعدة النحوية دراسة نقدية تحليلية - أحمد عبد العظيم - ط١ -دار الثقافة- القاهرة -١٩٩٠ .

٢٩- كتب الألغاز والأحاجي النحوية وعلاقتها بالأبواب النحوية -أحمد محمد الشيخ - ط١ - الدار الجماهيرية للنشر -ليبيا -١٩٨٥ .

٣٠- الكتاب -سيبويه -تحقيق عبد السلام هارون - ط٢ - الخانجي - القاهرة - ١٩٨٢ .

٣١ -كتاب الكافية في النحوبشرح رضى الدين الاستراباذى - دار الكتب العلمية - بيروت - د٠ت .

٣٢- كتاب اللامات - أبى القاسم الزجاجي -تحقيق مازن المبارك - ط٢ - دار الفكر- دمشق - ١٩٨٥ .

٣٣ - كشف المشكل في النحو - على بن سليمان الحيدرة تحقيق هادى عطية مطر-ط١ - مطبعة الإرشاد -بغداد - ١٩٨٤ .

٣٤- اللمع في العربية — ابن جنى — تحقيق حامد المؤمن —عالم الكتب — بيروت — ١٩٨٥.

٣٥- مفتاح العلوم - السكاكي - تحقيق نعيم زر زور - ط٢ - دار الكتب العلمية - بيروت - ١٩٨٧ .

٣٦- المزهر في علوم اللغة وأنواعها — جلال الدين السيوطي — المكتبة العصرية — صيدا — بيروت — ١٩٨٦ .

٣٧- نتائج الفكر في اللغة والنحو -أبى القاسم السهيلي - تحقيق محمد إبراهيم البنا - ط٢- دار الرياض - السعودية - ١٩٨٤ .

٣٨- نحو وعى لغوى — مازن المبارك -

٣٩- النحو الوصفي من خلال القرآن الكريم - صلاح بكر- ط١- مؤسسة الصباح - الكويت - ١٩٨٥ .

٤٠- النداء في اللغة والقرآن -أحمد بن محمد فارس ط١- دار الفكر اللبناني - بيروت - ١٩٨٣ .

٤١- النون وأحوالها في لغة العرب - صبحي عبد الحميد - ط١- مطبعة الأمانة - القاهرة - ١٩٨٦ .